

البكالوريا:
وبعد...؟؟

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

أبعاد زيارة الرئيس
الأمريكي إلى فرنسا

التحرير

الأحد 24 ذو الحجة 1445هـ الموافق لـ 30 جوان 2024 م العدد 497 الثمن 1000م

التحرير

مسيرة التحرير

شمال غزة ينادي جيوش المسلمين



٢١ ألف طفل مفقود في غزة بسبب صمت الجيوش والعلماء

الجبهة الشمالية لفلسطين وئذرت توسعة يهود للحرب، إلى أين؟

الاتحاد والنضال بصمت

هو الحفاظ وحماية النظام الديمقراطي الوضعي ، وبذل قصار الجهد في العمل على استمرار فصل الإسلام عن الحياة. سياق مرسوم ومخطط له من طرف المسئول الكبير، توافق وتقاسم للأدوار، وأريد للاتحاد أن يرتدي ذلك الثوب الذي ظهر به طيلة العشرية الفارطة، والغاية من ذلك تشتيت الانتباه عن مكنم الداء والذي هو طبيعة هذه الدولة و نظامها الديمقراطي المتهاك.

لكن بمرور الوقت وتوالي الخيبات والنكسات، طفح الكيل ولاحت في الأفق بوادر انفجار جديد قد يأتي على الأخضر واليابس، وحينها لم يعد بمقدور المسئول الكبير إتباع نفس النهج الذي سلكه بعد الثورة فذلك نهج بات مكشوفاً ومفضوحاً .

لذلك فتح المجال للرئيس «قيس سعيد» ليصنع مشهداً «ثورياً» جديداً لعله يكون بديلاً عن المشهد القديم.

وبتغيير المشهد، كان من الضروري أن تتبدل الأدوار أو تتعدل في اتجاه جديد هو التسهيل «لتصحيح المسار» فساند اتحاد الشغل تدابير «قيس سعيد» مساندة تامة، وسائره مساندة تامة، فكان بمثابة الحاضنة «للمسار الجديد»، وهنا أسند المسئول الكبير دوراً جديداً «للاتحاد»، فلم يعد أكبر قوة في البلاد، هو امتصاص الغضب والتقليل من الإضرابات حتى كادت تنتهي فلم تعد هناك إضرابات ولا احتجاجات، ولا تلويح بخوض معارك طاحنة من أجل الطبقات المفقرة والمجوعة والمعطلة عن العمل.

خفت صوت الأمين العام للاتحاد ومساعديه وقل ظهورهم إلا في مناسبات نادرة يطالبون على استحياء بضرورة استئناف الحوار الاجتماعي.

هكذا عمل الاتحاد وبقية الطيف السياسي على فتح المجال للرئيس قيس سعيد و«للمسار الجديد» مسار القضاء على الثورة نهائياً والقضاء معها على حيوية الشارع، وعلى تمييع الحياة السياسية بل قتلها.

هذا ما أراده المسئول الكبير، الذي يغير خطته ويحرك بيادقه وفق ما تقتضيه مصلحة شركاته ومخططه في تأبيد هيمنته على تونس وعلى كامل المنطقة (خاصة الثائرة) و ما الاتحاد العام للشغل وكل المتشبهين بالنظام الديمقراطي وعلى رأسهم السلطة ومن يدور في فلكها إلا بيادق في خدمة سادة ما وراء البحار...

تراجع إلى الخلف حتى كدنا لا نجد له من أثر، ابتدع أمينه العام نوعاً جديداً من النضال سماه النضال بصمت ليبرر الانسحاب المدوي للاتحاد العام للشغل. معلنا عن دور جديد - قديم للاتحاد الشغل مساندة النظام وضمان ديمومته.

بعد الثورة عاد الاتحاد إلى الظهور بعد سبات دام 23 سنة، عاد للظهور يزعم مساندة الثورة ثم ركب الأحداث ليكون القاطرة التي تقود المناوئين للسلطة، وجعلته الطبقة السياسية المدافع الأوحده عن المفقرين والمهمشين، والراعي الرسمي لحماية القدرة الشرائية للطبقات الهشة والضعيفة، فضلا عن دفاعه عن الطبقة الشغيلة وصغار الموظفين. وبمقتضى هذا الدور ما كان للاتحاد أن يقبل البتة أن تتجاهله السلطة في أخذ القرارات أو تشكيل الحكومات، وإلا فهيا لإضرابات التي لا تكاد تنقطع والاحتجاجات السيف المسلط على الحكومات. هذا مع تحريك آلة دعائية حيث يحتلب موجبها الانتهازيون والمتمعشون المناهضين الإعلامية لترويج فكرة أن الاتحاد هو الضامن لوحيد لاستقرار البلاد والحارس الأمين لمصالح الناس هذا دون نسيان التذكير بأن اتحاد الشغل هو قلعة نضال بناها «فرحات حشاد» وهذه القلعة لا تزال صامدة شامخة تصد وترد كل من يكيد لتونس وأهلها.

هكذا كان الاتحاد العام للشغل طيلة العشر السنوات التي تلت الثورة أو الأصح هكذا أرادوا له. إذ السياق حينها يقتضي إتباع سياسة ما يعرف بالتوافق وتوزيع السلطة بين عدة أطراف حتى ما عاد يعرف من هو الماسك الفعلي للسلطة. فتفرق الفشل الذريع للحكومات المتعاقبة على الحكم بعد الثورة.

استغل الاتحاد العام للشغل هذا الوضع وانخرط في حرب مزایدات حتى يوهم الرأي العام بأن الاتحاد طرف فاعل يدافع عن مصلحة البلاد والعباد ويقف بالمرصاد للسلطة ويجبرها على الخضوع لمطالب الناس وتحقيق رغبتهم في العيش الكريم.

لكن دون تحقيق أي مكسب. فإضرابات واحتجاجات و ضغوطات اتحاد الشغل لم ينتج عنها شيء ولم تثمر أي شيء ينفع الناس، فاتحاد الشغل والحكومات المتعاقبة بعد الثورة كانوا بمثابة الشركاء المتشاكسون ، وبمثابة وجهان للعملة الواحدة . تجمعهم وتفرقهم المصالح والمكاسب الذاتية ، ويبقى الجامع الكبير لهم

البكالوريا: وبعد...؟؟

أبو ذر التونسي (بسام فرحات)

منذ أيام وضعت مناظرة البكالوريا أوزارها مسفرة عن نسبة نجاح عامة في دورتها الرئيسية تجاوزت 42 بالمائة، وهي نسبة من المرشح أن ترتفع إلى أكثر من 50 بالمائة بعد دورة التدارك التي انطلقت فعاليتها ليوم الإثنين 2024/07/01.. وبصرف النظر عن فرحة النجاح، فإن لؤلؤة الشهادت التونسية تمثل بالكاد أولى العقبات الأساسية التي تواجه التلميذ التونسي في طريقه الوعرة نحو الترقى في السلم الاجتماعي والوظيفي: فقيمتها أنها تفتح الباب على مصراعيه أمام التدرج في السلم العلمي نحو عقبات أعوص منها وأخطر وأهم (الأستاذية - الكاباس - التبريز - الماجستير - الدكتوراه..). وعلى فرض نجاح الطالب التونسي في اجتيازها، فإن تلك الشهادت العليا تبقى مجرد ورقة لا تساوي المداد الذي حبرت به ما لم تترجم في سوق الشغل وتمكن حاملها من اجتياز غربال مناظرات التشغيل الذي لا يمرر إلا بضع عشرات من ضمن خطاب وده الذين يعدون بالآلاف.. ويبقى السؤال العويص الذي يفسد فرحة التلاميذ والأولياء مطروحا: ماذا بعد النجاح في البكالوريا...؟؟ فمن المفارقات العجيبة والغريبة التي (يعاني) منها التعليم في تونس وتنوء بحملها منظومتنا التربوية، هذه الطفرة في نسب النجاح والتخرج والجرعة الزائدة لحملة الشهادت الجامعية العليا في مختلف التخصصات: فقد أضحو عبءا على الدولة يُثقل كاهلها ويرهق ميزانياتها، مما اضطرها إلى وضع سياسة تعليمية (تفرمل) هذا الانفجار الديموغرافي للأدمغة والعقول، وتحدد نسباً معينة للنجاح لا تتعداها وسقفاً معلوماً للتوظيف لا تتجاوزها.. بصرف النظر عن الكيف والمستوى - عساها تتمكن من استيعاب هذا الكم الهائل من الخريجين المتحمسين المطالبين بحقهم في العمل ولقمة العيش الكريمة..

منطق مقلوب

هذه الوضعية المخالفة للمعلوم من المنطق بالضرورة وللأسانء في التعليم بالبداهة تحدث لدينا انقلاباً كلياً في سلم القيم: فالأصل في وفرة حملة الشهادت العليا أنها ظاهرة صحية إيجابية سواء على مستوى الفرد أم لجماعة أم الدولة، لكن ما راعنا في التجربة التونسية إلا والتجاح يصبح مؤشراً على الفشل، والإيجابي يستحيل مكرساً للسلب.. وتتعمق المفارقة في هذا البلد الذي يُعد في الإفراط في التفكير جريمة يعاقب عليها القانون: إذ فشل هذا الفائض في الأدمغة والعقول والتضخم في خريجي الجامعات - فشلاً ذريعاً - في إنهاض المجتمع والارتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة.. فهذه (الطهمة والصلابة) في الكفاءات والشهادت العليا ارتدت (زمة وعجرودة) على مستوى النهضة والتقدم والرقي وضعفنا على إباله المجتمع التونسي زادت طين تخلفه وتبعيته وانحطاطه بلة.. هذا رغم أن الكفاءات التونسية (الزائدة عن النصاب) والعافر في الداخل، تبين أنها خصبة في الخارج مطلوبة بالحاح، تقرصن وتحوّل وجهتها يومياً إلى أكثر الدول الغربية تقدماً لتكون وقوداً لازدهارها ونهضتها..

رصد الظاهرة

قبل الانطلاق في حل لغز هذه المفارقة والتبش في أسبابها ومآلاتها وحلولها، من المفيد للبحث أن نستنطق الأرقام ونسائل النسب، فهي ناطقة بنفسها

ومعبرة بوضوح عن مأزق قطاع التعليم وأزمة الخريجين وحملة الشهادت العليا: فتلك الأرقام تعكس نسباً تساوي - بل تتجاوز أحياناً - نظيرتها المسجلة في أكثر بلدان العالم تقدماً وزيقياً.. فنسبة التمدرس في تونس أوروبية بامتياز، فهي تراوح بين (99/98٪) بحيث ليس بالإمكان أفضل مما كان.. ونسبة النجاح في السنوات النهائية تقارب 85٪ وهي جيدة بالمعاهد التموزجية الأوروبية.. كما تعد مؤسسات التعليم العالي التونسية ولوداً خصبة بحيث تضخ في سوق الشغل سنوياً ما يناهز 100 ألف خريج مزودين بأرقى الشهادت العلمية في شتى الاختصاصات، لكن عوض أن تعود بالخير والنفع العميم على البلد وأهله كما يفترض منها، إذا بها تتحوّل إلى قنابل موقوتة تؤرق الدولة وتهز استقرارها وتهدد مستقبلها وذلك مكمّن المفارقة.. ففي مقابل خصوبة جامعاتنا المفرطة فإن سوق الشغل في تونس عاقر عقيم ترزح تحت ثقل أفواج المعطلين المتراكمين فيها سنة بعد أخرى: فكما أن نسب التخرج عالية فذلك نسب البطالة بين حاملي الشهادت العليا، إذ فاقت سنة 2020 ربع مليون خريج عاطل موزعين حسب الاختصاصات التالية (50 ألف تقني سام - 45 ألف مجاز في الإنسانيات - 50 ألف مجاز في الحقوق والاقتصاد - 45 ألف مجاز في العلوم الصحية - 50 ألف مجاز في الطب والصيدلة والهندسة - 40 ألف مجاز في تخصصات أخرى) وهي أرقام مهولة كفيلا لوحدتها بتطوير العالم العربي بزمتة لو توفرت لها القيادة الرشيدة التي تحتضنها وتسخرها لمصلحة الأمة.. وحسبنا فيما يلي أن نقف على جذور ظاهرة (الكثرة وقلة البركة) هذه ونفسر سبب فشلها في الرقي بالمجتمع التونسي وإنهاضه..

تعليم استعماري

إن أول الأسباب المكرسة لظاهرة الطفرة في حاملي الشهادت العليا - وأهمها - مرتبط أساساً بطبيعة المنظومة التربوية التونسية في علاقتها بالكافر المستعمر ومشاريعه الهدامة المستهدفة للشعب التونسي عقيدة وثقافة ومقدرات: فالتعليم في تونس كما في سائر العالم الإسلامي ليس تعليماً سيادياً مستنداً إلى عقيدة الأمة يهدف إلى إرساء الشخصية الإسلامية في المتلقي وتزويدها بالمهارات التي تمكنها من حسن استغلال محيطها بما يؤدى إلى نهضة المجتمع والدولة.. بل هو على العكس تماماً، تعليم تبعية واستعمار ومسخ ومحاربة لله ورسوله، مسخر مضموناً ومناهج وأهدافاً - لطمس معالم هوية الشعب وبتره عن جذوره الحضارية وترسيخ الثقافة الغربية وإفراغ الناشئة من (السميق) العقائدي المتوارث وتوظيفهم لإحكام السيطرة على البلاد والعباد والمقدرات.. وهو بهذا الشكل ليس مظنة النهضة والتقدم والرقي بقدر ما هو معدن التبعية والتخلف والانحطاط، ولا عجب في ذلك، فهو امتداد للتعليم الاستعماري الذي أرساه سنة 1883 الفرنسي (لويس ماشويل).. من هذا المنطلق حرص الكافر المستعمر بعد مسرحية الاستقلال على تكريس هكذا تعليم ونشره على كافة شرائح الشعب التونسي (تعميماً للفائدة)، وقد أوكل هذه المهمة القذرة لخادمه المطيع (بورقبيبة) الذي انخرط فيها (بقلب برّب) بل سخر موارد الدولة لإنجازها..

ختامها بورقبيبة

لقد أرسى بورقبيبة بنية تحتية حديثة وعمّمها على المدن والبوادي والجبال النائية وجهزها أفضل تجهيز واستدرج لها سواد الناس بجميع وسائل الإغراء، حتى أنه وفر الأدوات المدرسية والملابس والأحذية بل والأكل للدارسين (كنتيلاً)، فكانت نسبة التمدرس في تونس منذ الاستقلال من أعلى النسب في العالمين العربي والإسلامي.. وقد تدعم هذا التمشي المستهدف للثقافة الإسلامية والمكرس للحضارة الغربية بفرض إجبارية (التعليم المختلط) إلى حدود ختم التعليم الأساسي، بحيث يضمن الكافر المستعمر حداً أدنى من التمييع لناشئة المسلمين وتسميم أفكارهم وتشكيكهم في عقيدتهم وتحييدهم عن صراعه مع الأمة الإسلامية.. هذه هي

(اللبانة) التي ما فتى (المجاهد الأكبر) يلوكها ويتشدق بها ويتبجح صباح مساء: فحرصه على نشر التعليم وإجباريته لم تكن حُباً في الشعب التونسي أو رغبة في تطويره والنهوض به بقدر ما كان التزاماً حرفياً بأوامر أسياده ومحاربة منه ومنهم لله ورسوله.. وقد آتت هذه السياسة ثمارها المسمومة على أحسن وجه، ولكنها في المقابل أفرزت جرعة زائدة من حملة الشهادت العلمية الجوفاء.. ولو تركنا بورقبيبة على جهلنا وتخلّفنا متسلحين بإيمان العجائز لكان أفضل لنا وأحفظ لعقيدتنا وهويتنا، فما قام به ليس إنجازاً يحسب له بل هو جريمة تحسب عليه..

العلم للوظيفة

ثاني الأسباب المكرسة لظاهرة التضخم في حملة الشهادت العليا مرتبط بطبيعة الشعب التونسي في علاقه بالتعليم عموماً: فهذا الشعب ذو الأصول المتواضعة التي تغلب عليها البداوة والفقر في الغالب الأعم، اكتشف بعد المجهودات البورقبيبية الجبارة أنه لا مندوحة له من التشبث بتلابيب التعليم لتحسين وضعيته المادية والاجتماعية.. فالشهادت العلمية في تونس كانت بمثابة (حمار الفقراء القصير) الذي يفتح لهم الباب على مصراعيه أمام التدرج في السلم العلمي والترقي في المرتبة الاجتماعية.. هذه العقلية الثوكلية في التعامل مع التعليم التي استشرت بين التلاميذ والأولياء على حدّ السواء، كانت أيضاً ثمرة لسياسة ارتجالية مغلوفة انتهجتها السلطة فجر (الاستقلال) ثم أضحت تتخبط للانفكاك منها دون جدوى، وتتمثل في الرّبط الألي بين الدراسة والوظيفة والتكوين والتشغيل.. وهي سياسة كانت مجدية ومبررة في مرحلة تأسيس الدولة في ظل الفراغ المؤسساتي وقلة الكوادر وندرة الكفاءات، إلا أنها بمرور الزمن وتحقق الاكتفاء الذاتي والاستعاضة عن الكمّ بالكيف، أضحت عبءاً ثقيلاً على كاهل الدولة ومأزقا حاداً يعسر الخروج منه: فقد كرسّت نظرة مصلحة منفعية براجماتية للعلمية التربوية وعقلية أنانية توكلية شعارها (العلم من أجل العمل والشهادة من أجل المنصب) بصرف النظر عن النهضة والرقي والشخصية الإسلامية..

جرعة زائدة

وقد أفضى ذلك أيضاً إلى جرعة زائدة من حملة الشهادت الجوفاء - أساتذة ومعلمين وأطباء ومحامين ومهندسين ودكاترة و(خبراء) في شتى الاختصاصات - فاقت احتياجات الدولة وأثقلت كاهل الوظيفة العمومية وأزمت منظومة التأمين.. ثم سرعان ما ألقّت بظلالها وضلالها على العملية التربوية نفسها في شكل حلول ارتجالية ظرفية أنية ومخارج جانبية تؤجل المشكلة وتؤخرها دون أن تحلها، وذلك عبر إطالة أمد الدراسة أكثر ما يمكن والإكثار من العراقيل والعقبات أمام التخرج والشغل.. فتضخم المقرّر الدراسي وتضاعفت قائمة الامتحانات والمناظرات (الكاباس..). وظهرت شعب ما أنزل الله بها من سلطان لتصريف الفائض من الطلبة (تربية الحلزون - رياض الأطفال..). وكثرت الشهادت الجوفاء الفاقدة للقيمة العلمية (نظام أمد)، وكلما تميّعت شهادة تشبّث الطلبة بالتي تليها (البك - الأستاذية - الكاباس - التبريز - الماجستير - الدكتوراه..). بحيث يفني الطالب زهرة شبابه في التعلم قبل أن ينضم إلى صفوف المعطلين عن العمل أو يضطر لإخفاء شهادته العليا للمشاركة في مناظرة للقيمين أو الإداريين الصغار، هذا إن لم يكتف بفتح (حانوت حمّاص) يسترزق منه..

«بوريل» صاحب «الحديقة الأوروبية» يبث سموم وصايتها الاستعمارية على تونس والحكومة ترد على استحياء

- «قلق الاتحاد الأوروبي» من تقارب تونس مع روسيا والصين والخارجية التونسية ترد

أصدرت سفارة تونس في بروكسل بيانا، الأربعاء 27 جوان، ردت فيه على تصريحات أدلى بها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيف بوريل، أعرب فيها عن قلق الاتحاد الأوروبي من تقارب تونس مع الصين وروسيا وإيران.

ونقل موقع راديو «موزاييك» عن السفارة التونسية قولها إن الحكومة التونسية تعبر بشكل شرعي عن تطلعات الشعب التونسي وتترجم إرادته السيادية.

وشددت السفارة على أن تونس تسيّر علاقاتها مع مختلف شركائها باستقلالية تامة، مؤكدة «تمسكها بثوابت ومكتسبات علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والعمل الدائم على ملاءمة هذه العلاقة مع التحديات والتغيرات الجارية»، ووصف السفارة التونسية موقف بوريل بأنه «تحامل» لكنه لن يُلطخ الشراكة التونسية الأوروبية، وفق نصّ البيان.

يشار إلى أن بوريل كان قد أعرب في تصريحات إعلامية على هامش اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي الذي انعقد الثلاثاء 25 جوان 2024

عن قلق الاتحاد الأوروبي البالغ إزاء تقارب تونس مع روسيا والصين وإيران معتبرا انه بمثابة «تطور مثير للقلق».

التحرير:

نقول ابتداء أن حكومة تعتبر الصداقة مع مختلف زعماء الإجماع الدولي الذين يفتكون بأهلنا في غزة وسائر بلاد المسلمين ليست حكومة شرعية لدى الشعب التونسي المسلم ولا هي تعبر عن تطلعاته السيادية الحقيقية التي طالما عبر عنها وبشعارات وأساليب مختلفة وفي محطات مختلفة منذ أن أقام ثورة على سلفهم بن علي الذي كان قدوة لهم في مواددة زعماء الدول الغربية المعادية لتونس وشعبها المسلم بل وكان نظامه تربطه علاقة تجارية ودبلوماسية مع كيان يهود رأسا، وهذه الحكومة التي تدعي الشرعية وتمثيل التونسيين لم ينتخبها أحد من أهل تونس بل نُصبت دون إستشارة ولا طلب رأي لا في صلاحياتها ولا في سير أعضائها.

هذه الحكومة التي استحييت أن تقول لأمثال بوريل إلزم غرزك ولا تتدخل في شأننا ليست حكومة ضعيفة فقط أو تنتهج أسلوبا دبلوماسيا سلسا كما لطفها أو قل حرفها بعض محلي النظام، بل هي حكومة تعي جيدا أنها غير قادرة على الرد فعليا وبكل ما تستوجبها الوضعية والتصريحات الصادرة عن ذلك المسؤول الأوروبي الذي طالما تجاسر على الدول والشعوب التي من خارج الإتحاد الأوروبي، ويكفي هنا التذكير بتصريحاته التي شبه فيها «أوروبا بالحديقة المتميزة وباقي العالم بالأدغال التي يمكن أن تغزو الحديقة».

هذه الحكومة وهذه السلطة المقيدة التابعة زادت في المهانة شوطا عبر سفارتها مؤكدة «تمسكها بثوابت ومكتسبات علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والعمل الدائم على ملاءمة هذه العلاقة مع التحديات والتغيرات

الجارية»، وقالت إن تصريح بوريل لن يُلطخ الشراكة التونسية الأوروبية، أي شراكة هذه؟ ألم يتسرب إلى أفهام أعضاء هذه الحكومة وزير خارجيتها بشكل خاص شيء من العزة يجعله يحس بفوقية تصريحات هذا المتعجرف واعتبار نفسه وبلده وصيا على تونس وسلطتها، الأمر الذي خول له بأن يتدخل في تحركاتها ويحكم بالرضى والرفض والقلق على من توادد ومع من تتقارب ومن تعادي؟؟؟

من جهة أخرى، المسؤولون يبررون «التقارب» و«الشراكة» و«الصداقة» بأنها ضرورة أمثلتها الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، كما أن آخرين منهم



يرون ضرورة عدم الانسلاخ من «الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي والبقاء في مربع التبعية لدى أي دولة غربية مادامت تمتد بعض الملايم التي لا تسمن ولا تغني من شيء، تحت مسمى تنويع الشراكات.

بينما ان حقيقة هذه العلاقة هي هيمنة غربية على جميع المجالات وكل القطاعات في تونس، فالبلد وقع في استعمار مباشر تحول منذ سنة 1956 لاستعمار فكري وسياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي غير مباشر، إذ راكم الجانب الغربي بفضل المنافع والثروات بينما لم تجن تونس سوى البؤس والتبعية والانحطاط في كل جوانب الحياة.

ومنذ متى صار الروس أصدقاء لنا؟!

هنا نتحدث بشكل عام ونقول، إن أول ما يتحفظنا به السياسيون في بلاد المسلمين عامة بأنهم عديمو الصلة والمعرفة بتاريخهم السياسي المحلي القريب والبعيد في بلدانهم، والعالم المتصل بتاريخ الإسلام والمسلمين وظهورهم على العالم واقتعادهم مركز الدولة الأولى منذ العام الهجري الأول وحتى هدم الخلافة المروعة مع نهاية الحرب العالمية الأولى. ولذلك تجدهم يتوادون لكل عدوا ويرجون عنده العزة والمكاسب...

إن ما تجب معرفته من قبل هؤلاء الذين يحسبون أنفسهم على السياسة والحكم والتحليل السياسي، فيما يخص الروس، هو معرفة التاريخ المدون منذ وصول المسلمين إلى القوقاز وداغستان جنوبي موسكو في الخلافة الراشدة الأولى، ورحلة الرجل الجليل ابن فضلان من بغداد إلى بلاد الروس في عام 309 هـ- 921م، وقيام إمارات القرم وكازان وأوفا واستراخان وسيبير وأسيا الوسطى.

إن روسيا التي يرون فيها العملاق الواقف في صف الشعوب المقهورة من قبل الدول الدول الرأسمالية هي حقيقة روسيا الأوروبية عديمة البحار لم يكن لديها أراض آسيوية قبل العام 1587م وجاء توسعها منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم على حساب المسلمين منذ بطرس الأكبر وحتى فلاديمير لينين وجوزيف ستالين بعد قيام ثورة 1917م، واحتلالها تركستان الغربية. إن تاريخ الروس دموي مع المسلمين من إيفان الرهيب وحتى فلاديمير بوتين، فكم ذبحوا من المسلمين العزل، وهدموا مساجدهم ودمروها من كازان وأوفا واستراخان والقرم والبلقان وحتى الشيشان في الزمن المعاصر، وما فعلته أيادي الصرب في البوسنة في 1806م و1995م ليس إلا بموافقة السلاف الروس بني عمومتهم. لقد احتلت روسيا الجزء الشمالي من إيران مع نهاية الحرب العالمية الأولى، واقتطعت منها أذربيجان لغناها بالنفط، تاركة جنوبه للاحتلال البريطاني.

إن أولئك الروس الذين يتباهى بعض الحكام بملاقاتهم وصداقتهم وشراكتهم كبوتين ولافروف ومدفيدف وجيرينوفسكي وغيرهم، لا يزالون يتحدثون عن إعادة إسطنبول المسلمة إلى القسطنطينية الأرثوذكسية. فتبا لهم من سياسيين لا يعرفون عدوهم من صديقهم.

إن روسيا عدوة للإسلام والمسلمين وليست صديقة، ولن يثني عداوتها عنا ويكسر شوكتها سوى العمل الجاد لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وعودة دولة الإسلام إلى قيادة العالم بعد غياب جاوز المئة عام.

إن روسيا كانت ولا تزال عدوة للإسلام تحاربه بنفسها، وبمشاركة الغرب والصين وبالتواطؤ معهم. ولذلك فإنه يجب على المسلمين على الأقل محاسبة حكامهم على علاقتهم بموسكو، واضعين نصب أعينهم جرائمها في سوريا، وكذلك المصائب التي جلبتها ولا تزال على رؤوس المسلمين في آسيا الوسطى وفي بلاد المسلمين المحتلة داخل روسيا نفسها.

أما فيما يخص الصين فإن اهتمامها بالدول العربية ومنها تونس ليس إلا شكلا من الهيمنة التجارية والتقدم صوب أسواق استهلاكية جديدة، إذ يندرج اهتمامها ضمن مشروعها المتمثل في طريق الحرير، وهو مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية.

وقبل كل ذلك لا يجب أن تأخذنا الغفلة إلى درجة أن ننسى عداوة الصين للإسلام حربها المباشرة ضده عقيدة وتعاليمها ونظامها، المتجلية ما تفعله بأخوتنا الإيغور من قمع واضطهاد وتشريد لسلكهم عن الإسلام وما ذلك عن الأعين والأسماع ببعيد منذ سنين. وأهل تونس أكرم من أن يبحثوا عن الخير عند من يحارب دينهم وإخوتهم في أي مكان من المعمورة.

في غياب الخلافة

المسلمون كالأيتام على موائد اللئام

أ. حسن نووير

تشئت وتشرذم، ضعف ووهن. هذا هو حال الأمة منذ تمكن المجرم الأكبر «أتاتورك» من هدم الخلافة، منذ ذلك الحين والمسلمون يتعرضون إلى شتى أنواع القهر والظلم على يد الكافر المستعمر وأذنايه حكام الضرار. منذ سقوط الخلافة تحولت بلاد المسلمين الواحدة إلى مجرد مزارع متفرقة لا تملك من أمرها شيئاً، استباح الأعداء أرضنا، ذبحوا أطفالنا واستحيوا نساءنا في فلسطين والعراق وأفغانستان وفي بورما وكشمير وغيرها من بلاد المسلمين. أججوا الحروب الأهلية واقتتل المسلمون في ما بينهم كما هو حاصل اليوم في السودان، فكانت النتيجة قتل وتشريد مئات الآلاف من المسلمين، هذا دون نسيان الحرب الأثمة الأخرى والتي دارت رحاها في اليمن ونشرت الدمار والمجاعة والأوبئة بين المسلمين، والمشهد في اليمن والسودان هو استنساخ لما فعله الخونة خدمة للكافر المستعمر في سوريا وليبيا ومن قبله في لبنان. عقود طويلة من التقتيل والتنكيل ناهيك عن هتك الأعراض، هذا وبما أن حقدهم على الإسلام والمسلمين لا حد له، وسعيهم المحموم لتأييد غياب الإسلام عن الحياة لن يتوقف أبداً، انتقلوا إلى ضرب العبادات وتنفير المسلمين منها ومعاقبتهم في الآن نفسه عن تمسكهم بإقامة شعائر الله، وهذا ما تكفل به حكام السعودية الذين استولوا على بيت الله الحرام تماماً مثلما استولى «كيان يهود» على المسجد الأقصى وكل الأرض المباركة حوله مع الاختلاف في كيفية الاستيلاء، وكان العنوان الأبرز للحج هذا العام هو التضييق الممنهج والمبالغ فيه على ضيوف الرحمان، حيث اشترطت دولة السعودية ما أسمته تصريح الحج، وأطلق من ينطبق عليهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم «دعاة على أبواب جهنم» مثل «السديسي» و«آل الشيخ» وغيرهما من علماء البلاطات شعار «لييك لا حج إلا بتصريح» بذريعة أن الإمكانات المتوفرة لا تسمح بتوفير الخدمات لغير الحجاج الزائدين على النصاب الذي حددتهم الدولة السعودية سلفاً، في المقابل فتحت الدولة السعودية الباب على مصراعيه أمام كل من يرغب في حضور حفلات الرقص والمجون والمنكرات ولا يحتاج ليحضر هكذا حفلات تكرم فيها الرذيلة الحصول على تصريح.

نعم كل من ينشد الرذيلة مرحب به ومعفى من دفع مقابل لذلك، أما من جاء حاجاً بيت الله مليباً نداء ربه، ملتزماً بأداء أحد أركان الإسلام فعليه دفع مبلغ مشط يدخل خزائن آل سعود ليتم نفقته على الملاهي والمراقص وكل ما فيه رذيلة وإهدار لأموال المسلمين. نعم الدولة السعودية قالت لمن يريد أن يحضر حفلات المجون أهلاً ومرحباً أما حجاج بيت الله الحرام تركتهم في العراء وفي الحر الشديد بلا ماء ولا غداء، منعت عنهم الحافلات فأجبروا على التحول من مكة إلى عرفات سيراً على الأقدام تحت الشمس الحارقة مما جعلهم فريسة للإرهاق والإجهاد الشديد، ألف وثلاث مائة حاج استشهدوا ولم يرجف «لولي الأمر» الذي أفتى دعاة الباطل بوجوب طاعته ومعصية الله جفن، تماماً كما لم ترتجف جفون كل حكام العار للمجازر التي ارتكبوها أو ساهموا في ارتكابها في حق المسلمين كما هو الحال في سوريا وفلسطين وغيرها. مليارات من أموال المسلمين أنفقها آل سعود على الملاهي والمراقص وجلب عاهرات أمريكا وأوروبا والشواذ بحجة التنوع الثقافي والترفيه على الناس، أما ما يخص كل ما يتعلق ببيت الله الحرام وزواره فقد قبضوا أيديهم ورأوا فيه إسرافاً وتبذيراً.

لو أنفق «ابن سلمان» ربع ما أنفقته إنشاء مدينة نيوم على مرافق الحرم وعلى أماكن الشعائر لتمكن ملايين المسلمين من أداء الحج في أحسن وأطيب الظروف، لكن آناً له ذلك وهو حذاء في رجل المستعمر ديدنه كباقي حكام بلاد المسلمين محاربة الإسلام وأهل الإسلام، آناً له ذلك وهو يدفع الجزية لولي أمره ونعمته في واشنطن مئات المليارات، حتى أن رئيس الولايات المتحدة السابق «دونالد ترامب» وصف السعودية بالبقرة الحلوب.

إن ما ذكرناه يعد قيضاً من فيض وما خفي كان أعظم، فحال المسلمين بعد سقوط الخلافة وتغييب الإسلام بفصله عن الحياة كحال الأيتام على موائد اللئام، بل حالهم أسوأ بكثير لأن المسلمين هم أصحاب الموائد لكن اللئام سطوا عليها وافتكوها منهم غصبا ولن يسترجعوها إلا إذا استرجعوا دولتهم مصدر عزتهم ألا وهي دولة الخلافة الراشدة التي في ظلها ينعم الجميع بعدل ومنعة الإسلام.

لحفظ ماء الوجه

الاتحاد يجتر سردية الحوار

أ. حسن نووير

فجأة تراجع إلى الخلف ونكاد لا نجد له أثراً، ابتدع أمينه العام نوعاً جديداً للنضال سماه النضال بصمت ليبرر الانسحاب المدوي للاتحاد العام التونسي للشغل. الذي كان في وقت قريب القاطرة التي تقود المناوئين للسلطة ونظريا هو المدافع الأوحد عن المفقيرين والمهمشين، والراعي الرسمي لحماية القدرة الشرائية للطبقات الهشة والضعيفة، هذا فضلا عن دفاعه عن الطبقة الشغيلة وصغار الموظفين. كان الاتحاد لا يقبل البتة أن تتجاهله السلطة في أخذ القرارات أو تشكيل الحكومات، وإن حصل عدم تشريكه تكون الإضرابات والاحتجاجات السيف الذي يسلطه على رقاب الماسكين بالسلطة مع تحريكه لأتفه الدعائية حيث يحتل الانتهازيون والمتمتعشون المنابر الإعلامية لترويج فكرة أن الاتحاد هو الضامن الوحيد لاستقرار البلاد والحارس الأمين لمصالح الناس هذا دون نسيان التذكير بأن «اتحاد الشغل هو قلعة نضال بناها «فرحات حشاد» وهذه القلعة لا تزال صامدة شامخة تصد وترد كل من يكيد لتونس وأهلها.» هكذا كان الاتحاد العام التونسي للشغل طيلة العشر سنوات التي تلت الثورة أو الأصح هكذا أرادوا له أن يكون، حيث السياق حينها يقتضي إتباع سياسة ما يعرف بالتوافق وتوزيع السلطة بين عدة أطراف حتى أنه بات لا يعرف من هو الماسك الفعلي للسلطة. فتفرق الفشل الذريع للحكومات المتعاقبة على الحكم بعد الثورة. الاتحاد العام للشغل استغل هذا الوضع وانخرط في حرب مزايدات ليحقق قاداته مكاسب ذاتية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يحصل انطباع لدى الناس بأن هناك طرفاً فاعلاً يدافع عن مصلحة البلاد والعباد، ويقف بالمرصاد للسلطة ويجبرها على الخضوع لمطالب الناس وتحقيق رغبتهم في العيش الكريم، لكن دون تحقيق أي مكسب. فإضرابات واحتجاجات وضغوطات اتحاد الشغل لم ينتج عنها شيء ولم تثمر أي شيء ينفع الناس، فاتحاد الشغل والحكومات المتعاقبة بعد الثورة كانوا بمثابة الشركاء المتشاكسين، وبمثابة وجهين للعملة الواحدة. تجمعهم وتفرقهم المصالح والمكاسب الذاتية، ويبقى الجامع الكبير لهم هو الحفاظ وحماية النظام الديمقراطي الوضعي، وبذل قصارى الجهد في العمل على استمرار فصل الإسلام عن الحياة.

سياق مرسوم ومخطط له من طرف المسئول الكبير، توافق وتقاسم للأدوار، وأريد للاتحاد أن يرتدي ذلك الثوب الذي ظهر به طيلة العشرية الفارطة، والغاية من ذلك هو تشتيت انتباه الناس عن مكنم الداء والذي هو طبيعة هذه الدولة ونظامها الرأسمالي الديمقراطي المتهالك، لكن بمرور الوقت وتتالي الخيبات والنكسات، طفح الكيل ولاحت في الأفق بوادر انفجار جديد قد يأتي على الأخضر واليابس وحينها لم يعد بمقدور «المسئول الكبير» إتباع نفس النهج الذي سلكه بعد الثورة فذلك التمشي بات مكشوفاً ومفضوحاً. لهذا قام الرئيس «قيس سعيد» بتلك الإجراءات مما مكنه من إحكام قبضته على السلطة دون مشاركة أحد.

في البداية ساند اتحاد الشغل تدابير «قيس سعيد» مساندة تامة، وظن قاداته أن وضع الاتحاد سيبقى كما هو عليه، لكن الرياح جرت بما لم يشتهييه قادة اتحاد الشغل حيث سلك «قيس سعيد» طريقاً غير الذي سلكته حكومات ما بعد الثورة، فالمسئول الكبير انهي أسطورة «الاتحاد أكبر قوة في البلاد» وتكفل «قيس سعيد» بتنفيذ هذا التمشي وأحال الاتحاد وقاداته على المتحف وبدأ يلفه النسيان بعد أن خلت المنابر من المطبلين للاتحاد وصعد مكانهم مطبلون جدد يمجدون السلطة ورأس هرمها. اليوم لم تعد هناك إضرابات ولا احتجاجات، ولا تلويح بخوض معارك طاحنة من أجل الطبقات الفقيرة والمجوعة والمعطلة عن العمل.

خفت صوت الأمين العام للاتحاد ومساعديه وقل ظهورهم، إلا في مناسبات نادرة، وفي كل مرة يظهر فيها الأمين العام للاتحاد الشغل «نور الدين الطبوبي» أو أحد مساعديه، يطالب عن استحياء بضرورة إجراء حوار، وهو يعلم علم اليقين أن زمن الحوارات والتوافقات ولّى وانقضى، وأن اليوم هو زمن الرئيس الواحد والقائد الواحد والمنقذ الواحد، تماماً كما كان الحال زمن «بورقيبة» و«بن علي» وكما أسلفنا الذكر هذا ما أرادته المسئول الكبير، الذي يغير خطته ويحرك بيادقه وفق ما تقتضيه مصلحة دولته، وما الاتحاد العام التونسي للشغل وكل المتشبثين بالنظام الديمقراطي الغربي وعلى رأسهم السلطة ومن يدور في فلكها إلا بيادق تخدم «المسئول الكبير»..

860 مليون دينار.. ديون بذمة الحرفاء لفائدة الصوناد

-أ. محمد زروق

الخبر: كشف عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، حسن الشارني أن الوضعية المالية للشركة في تدهور مستمر، خاصة مع ارتفاع ديونها غير المستخلصة لدى الحرفاء، حيث وصلت الديون إلى 860 مليون دينار بسبب تهزّب الحرفاء من خلاص فواتير الماء، وفق تعبيره.

وأضاف الشارني في تصريح لجريدة «الصباح» في عددها الصادر يوم الجمعة 28 جوان 2024، أن المؤسسات والمنشآت العمومية يتخلد بذمتها أكثر من 50 بالمائة من الديون، فيما تتوزع البقية بين المواطنين والمؤسسات الصناعية.

التعليق: بالنسبة لأزمة المياه في تونس وحسب القائمين على الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فأهل البلد هم المتهم الوحيد في هذا الأزمة ولا يحق للمتهم طبعاً إلا أن يطأئ الرأس ويدفع ثمن خطيئته، ولا يحق له محاسبة الحكام ولا الأعوان ولا النظام.

إن التصريح بالوضعية المالية الكارثية للشركة وأنها في تدهور مستمر يدل على عزم الحكومة المتجدد في الترفيع من سعر الماء ويؤكد ظلمها للناس وبخاصة محدودي الإمكانات الذين لا يقدرّون على سداد فواتير الماء في وضعهم الحالي، فما بالك أولاً بدفع ما تخلد بذمتهم من ديون وثانياً بالزيادة المقدرّة في القريب العاجل. ولكن لا هم للقائمين عليها إلا شركة الماء وإنقاذها من الخسارة.

الحلول العقيمة هي ديدن الحكومات الفاشلة فهي تمنع في الهرب إلى الأمام بأثقال كاهل الناس تحمّل التبعات والديون وبالزيادات الجنونية في الحاجات الأساسية من أجل ترقيع منظومة مهترئة، فالسياسية التي تنتهجها الحكومة في تونس منتهية الصلاحية أصلاً، يتحمل وزرها الناس من قوتهم وقوت أبنائهم، فلو نزلت إلى الشارع لوجدت رأياً كاسحاً ينبئك أن أقصى أحلام الناس هو القدرة على خلاص فواتير استهلاك الكهرباء والماء.

ولأجل إقناع الناس بأن النظام بريء وحلوله ناجحة يتم استدراج الرأي العام إلى القبول بالحلول الرأسمالية المنبثقة عن أوامر صندوق النقد الدولي ومن ورائه أباطرة النظام الرأسمالي.

يبدأ المسؤولون بذكر سرديّة أنّ سعر الماء في تونس من أرخص الأسعار في العالم، وهو يرى تبعاً لذلك أنه يجوز للدولة الترفيع في سعره حتى يبلغ السعر العالمي. وهي «حجة» واهية يكرّرها المسؤولون لجعل الناس تستغني عن حقها في الماء طواعية ولا تحتج ولا تحاسب النظام والقائمين عليه، وهذا الاحتجاج يأتي ضمن خطوات ممنهجة، فالخطوة الأولى هي الإهمال حتى ساءت جودة المياه الصالحة للشرب مما أدى بالناس إلى التعويل على مصادر أخرى وهو ما حصل فعلاً، ففي تونس مثلاً يقتني الناس الماء الصالح للشرب أي المياه المعدنية وغيرها بأموالهم الخاصة.

أما الخطوة الثانية فهي تفاقم ديون الصوناد لفائدة المشتركين وهذا في حد ذاته خطاب بانس يروج للترفيع في تسعيرة الماء.

إن شبكة المياه في دولة الحداثة والديمقراطية لا تستطيع تصريف أقطار «الخمسة دقائق» فلا سدود تحويها (بسبب قلة الصيانة) ولا قنوات تعزلها عن الاختلاط بمياه الصرف الصحي، شبكة تحتية مهترئة نتيجة الإستهتار والفساد المالي.

إن المعالجات الصحيحة، والأحكام العادلة لا توجد إلا في تشريع ربّاني من عند الله وما دونه ظلم كبير. يقول الله سبحانه وتعالى: «وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ» فالماء ضروري لكل كائن حيّ ضروري للفرد وللجماعة، ولذلك جعله الإسلام من مرافق الجماعة وأدرجه ضمن الملكية العامة [1] لتمكين جميع الأفراد من الانتفاع به، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلا والنار» وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا». ولذلك فإن توفير الماء هو من مهام الدولة وأولوياتها، وليس الماء سلعة تفوّض بها شركة (ولو كانت شركة مملوكة للدولة) لتتربح منه، فالأصل أن تكون شركة المياه إدارة من إدارات الدولة (لا شركة لموظفيها امتيازات ولها محاسبات سنوية وأرباح...) مهمتها الأساسية أن يصل الماء لكل المحتاجين إليه بدءاً بالأفراد والفلاحين والصناعيين، وأن تصونه من التلوّث والعبث والفوضى والاحتكارات. وتمنع بيع الماء أو إهداره (كما هو الحال في النزّل السياحية) حتى يحصل كلّ الناس كفايتهم وحتى يسقي الفلاحون زرعهم وحتى يكتفي الصناعيون... فإذا بقي من فضل فيباج لمن عنده فضل أن يبيعه.

إن الماء نعمة من ربّ العالمين ورحمة والقائمون عليه يريدون أن تجعلوه محنة وسوط عذاب عندما أطلقوا أيدي شركات المياه المعدنية حتى استولت على ثروات الناس ولم يحركوا ساكناً، وأهموا السدود حتى تضاءلت قدرتها التخزينية، وقصروا في مسؤولياتهم فلم يوفروا للناس حتى الماء لزيادة إرهاب الناس جعل حياتهم أكثر شقاء..

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا: اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فرفق به. رواه مسلم.

حزمة الضرائب الجديدة تثبت مدى قسوة الذين يزينون أنفسهم بكلمة «العدالة»

-زهرة مالك (مترجم)

هذه الديون، التي تسبب عجزاً متزايداً في الميزانية، تتم خصخصة موارد الطاقة، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار من خلال الضرائب غير المباشرة والمباشرة على السلع الاستهلاكية، وبالتالي يوضع العبء مرة أخرى على أكتاف ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، ويزيد من الفقر.

إن جزءاً من ذلك هو أيضاً محو ديون الضرائب البالغة مليار دولار للشركات اليهودية والداعمة للصهيونية من أجل إحباط جهود المسلمين الذين يقاطعون التجارة مع كيان يهودي المحتل. في الواقع، إن زيادة التجارة الحرّة مع كيان يهودي المحتل المجرم بالقول «نبيع 6 ونشتري 1» هي الطريقة التي تفسر بها سياسات «العدالة والتنمية» الجشعة مفهوم العدالة.

فإن العدالة في سياستهم لا تتلخص إلا في إدانة حرق أطفال غزة أحياء، والدعوة إلى حل الدولتين وتنفيذ سياسات التطبيع.

وإن فهم النظام القضائي التركي للعدالة هو معاقبة المسلمين الذين يعارضون الفظائع المرتكبة ضد المسلمين في تركيا وحول العالم، وتبرئة السياسيين الذين يحتالون على الجمهور، وإطلاق سراح الذين يمارسون الدعارة مقابل دفع الضرائب، والذين يبيعون الكحول والمخدرات، والذين يسرقون، والذين يغتصبون النساء والفتيات... وهي تهدف إلى إعلان المسلمين الذين يحملون أفكاراً إسلامية، ويطمحون إلى حياة إسلامية، ولم يرتكبوا أي جريمة، أنهم إرهابيون وإدانتهم بالقمع والاضطهاد والسجن...

هذا هو الفهم الجشع للعدالة والتنمية للحكومة الديمقراطية «الإسلامية المعتدلة» والعلمانية بشدة.

وفي الختام، فإن حزمة الضرائب الجديدة هذه هي دليل على مدى قسوة الذين يزينون أنفسهم بكلمة العدالة.

إن كلمة العدالة في أقوال وممارسات هؤلاء الخدم الرأسماليين والحكام الخونة ليست سوى تسمية تستخدم لخداع شعوبهم. ولكن العدل هو أحد صفات الله سبحانه وتعالى، فهو العدل، الخالق والمالك ورب العالمين، فالعدالة مفهوم لا يمكن أن يتحقق للبشرية جمعاء إلا بتطبيق أوامر الله.

وفقاً للإسلام: فإن جمع الضرائب بشكل مستمر، بشكل مباشر وغير مباشر، يعد ظلماً. وإذا لم تلب إيرادات الدولة احتياجات الرعية، فلا يمكن فرض الضرائب إلا عندئذ. وهذه الضريبة لا تؤخذ إلا من الأغنياء من المسلمين الذين يستطيعون أن يسدوا حاجتهم، أما من غير المسلمين فلا تؤخذ إلا الجزية، وإذا زاد دخل بيت المال عن الحد المطلوب فإن هذه الضرائب تخفض أو تلغى.

بمعنى آخر، بدون عودة الإسلام إلى السلطة والحكم والسيادة على الأرض، وبدون التخلص من هؤلاء الحكام الروبوتات وإقامة الخلافة الراشدة التي ستستأنف الحياة الإسلامية بتطبيق نظام الإسلام، فإن البشرية لن تستطيع أن تتذوق طعم العدالة في أي مجال من مجالات الحياة.

الخبر: محمد شيمشك: «هدفنا هو ضمان عدم ترك أي منطقة بدون ضرائب من أجل تحقيق العدالة والكفاءة في الضرائب». وتتضمن حزمة الإصلاحات التي أعدتها وزارة الخزانة والمالية أحكاماً مهمة لتعزيز العدالة الضريبية وإدخال نواتج ضريبية تستهدف رأس المال. ويمكن أن تمثل الحزمة الجديدة واحدة من أكبر عمليات الإصلاح الضريبي في عقدين من الزمان، ومن المتوقع أن تولد مبادراتها إيرادات إضافية بقيمة 7 مليارات دولار، وفقاً لتقرير بلومبرج. (وكالات)

التعليق: تتضمن الحزمة الضريبية الجديدة أحكاماً تفصيلية تتراوح بين دخل الإكراميات ودخل الإيجار، وزيادة الغرامات، وإلغاء إعفاءات ضريبة القيمة المضافة على الأعلاف والأسمدة، وزيادة رسوم المغادرة للسفر إلى الخارج بما لا يقل عن عشرة أضعاف. وسيتم تقديم نماذج ضريبية جديدة، مثل ضريبة الشركات الدنيا وضريبة الدخل الدنيا، لزيادة حصة الضرائب المباشرة للقضاء على ما يسمى بالظلم الضريبي. وستؤثر هذه الضرائب في المقام الأول على الشركات الصغيرة والقطاع الزراعي والعاملين لحسابهم الخاص والعمال. وسيتم فرض ضريبة إلزامية بنسبة 20٪ على الإكراميات التي يتلقاها العمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور. كما سيتم تقديم لوائح ضريبية جديدة لأجهزة نقاط البيع. وسيتم إجراء عمليات تدقيق شهرية وربع سنوية وسنوية لضمان عدم التهرب من الضرائب. ويجب سداد مدفوعات الإيجار من خلال البنوك، التي ستخصم 20٪ تلقائياً. وسيتم فرض عقوبات شديدة على المعاملات التي لا تحتوي على فواتير، في حين سيتم زيادة المكافآت للمبلغين. وسيتم تطبيق عقوبات التأخير في الدفع على جميع الغرامات الإدارية. وسيتم فرض الضرائب على كل جانب وكيان يتعلق بالمال. باختصار، ستفرض هذه الضريبة ضريبة على كل نفس يتنفسه الناس تقريباً. ورغم أن كل هذا من المفترض أن يتم بهدف خفض التضخم، إلا أنه سيؤدي حتماً إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل أكبر.

هذا العام، تم الكشف عن أن ديون البنوك والمؤسسات والشركات، والتي تبلغ في مجموعها أكثر من 3 مليارات ليرة تركية جديدة، قد تم شطبها بنسبة 97.6 في المائة؛ أي بشكل شبه كامل. ومن بين هذه الشركات، هناك شركات يهودية وداعمة للصهيونية، مثل يونيليفر (تم شطب ديونها الضريبية بنسبة 100٪).

العدالة مفهوم فارغ في هذا البلد، ولا وجود له إلا في اسم الحزب الحاكم واسم النظام القضائي الذي يضطهد المسلمين.

العدالة في الاقتصاد لا تعمل إلا لصالح البنوك والشركات القابضة ذات رأس المال الغربي. إن تصور التنمية الاقتصادية العادلة يقتصر على التصديق على الاتفاقيات الدولية في مقابل قروض بمليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تمنح في مقابل بيع الموارد المعدنية للبلاد للشركات الأجنبية، وتدمير الزراعة وتربية الحيوانات، وبالتالي الحكم على البلاد بالجوع من خلال اختراع قوانين مثل قانون المناخ... والاتفاقيات الدولية التي تنص على إصلاح نظام التعليم والنظام القانوني والقوانين المدنية، والتي تهدف إلى التغريب وإفساد قيم وأخلاق المجتمع. ولسداد

مجزرة غزة واختبار الأمة الإسلامية

الخبر: قدم المفوض العام للأونروا لازاريني تقييمات في اجتماع اللجنة الاستشارية الذي عقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأشار لازاريني إلى أن هناك تغييراً صادمًا يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة، وقال إن الناس عانوا من خسائر وآلام رهيبية منذ 7 أكتوبر 2023. وقال لازاريني: «لقد نمر جزء كبير من قطاع غزة، إنه جحيم حقيقي لأكثر من مليوني شخص في غزة. الأطفال يموتون من سوء التغذية والجفاف». (تي آر تي خبر، 2024/06/24).

التعليق: منذ هدم دولة الخلافة، درع المسلمين على يد الغرب الكافر وأعدائه من العرب والترك، والأمة الإسلامية في اختبار مستمر. فمنذ ذلك اليوم والمسلمون يواجهون صعوبات كثيرة في مختلف بلاد المسلمين، سواء باحتلال الغرب الكافر أو بظلم وقهر الحكام الطواغيت. ولكن لم تكن أي من هذه صعوبات واضحة وجليّة كما كانت مذبحه غزة والاضطهاد المستمر منذ تسعة أشهر للمسلمين خاصة وشعوب العالم عامة. فهل نجحت الأمة الإسلامية في امتحانها في مواجهة الصعوبات التي تتعرض لها؟ هل استطاعت الأمة الإسلامية أن ترد بالطريقة التي تطلبها منها الشريعة الإسلامية؟ هل نجحت الأمة الإسلامية أم فشلت في اختبارها ضد مذبحه غزة المستمرة منذ تسعة أشهر؟

يقول نبينا الكريم محمد ﷺ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْذُلُ أَمْرًا مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تَنْتَهَكَ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيَنْقُصُ فِيهِ مِنْ عِزِّهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنْ أَمْرٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ يُنْقُصُ فِيهِ مِنْ عِزِّهِ وَيَنْتَهَكَ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ نُصْرَتَهُ».

والآن نسأل: أليست المذبحه التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين في غزة والضفة الغربية المحتلتين أمام مرأى وسماع من الأمة الإسلامية التي تقارب المليارين إهداراً للكرامة؟ أليست خسارة مئات الآلاف من المسلمين خسارة للشرف؟ أليس تدمير جزء كبير من غزة وتحويل كيان يهود هذا المكان إلى جحيم حقيقي، أليس هذا إهداراً للكرامة وفقداناً للشرف؟ أليس موت الأطفال الأبرياء في غزة والضفة الغربية بسبب سوء التغذية والجفاف، وحرقتهم أحياء، وصراخ وعويل الأمهات والأبواب الذين لا حول لهم ولا قوة، أليس هذا إهداراً للكرامة؟ أليس سكوت جيوش أبناء الأمة الإسلامية أمام الفظائع التي يرتكبها كيان يهود في غزة والضفة الغربية المحتلتين منذ تسعة أشهر ولم يحركوا ساكناً، أليس هذا السكوت إهداراً للكرامة وإهداراً للشرف؟ والأهم من ذلك، أليس من إهدار الكرامة وضياع الشرف أن لا يحتشد المسلمون أمام مقرات الجيش وقصور الطواغيت فنجبرهم على التحرك لمواجهة هذه الفظائع التي ترتكب منذ تسعة أشهر أمام أعين العالم أجمع؟

يا أمة الإسلام ويا جيوش المسلمين: في مواجهة كل هذا، هل نترك المسلمين في غزة والضفة الغربية دون مساعدة؟ فبأي وجه سنقف أمام الله تعالى ونطلب العون منه؟! فإذا ضاعت كرامتنا وضاع شرفنا فكيف نطلب العون من الله تعالى؟ بل أبعد من هذا، كيف سنقف أمام الله غداً في الآخرة عند الحساب؟

فلننهض بمسؤوليتنا بوصفنا أمة إسلامية قبل فوات الأوان فما زال هناك متسع من الوقت. فلنملاً مقدمة مقرات الجيوش وقصور الطواغيت ونجبرهم على التعبئة. عندها سيكون لنا وجه للوقوف بين يدي الله وطلب النصر منه. ولعل الله يغفر لنا ذنوبنا الماضية بسبب عملنا هذا ويعيننا في المكان الذي نحب كثيراً أن ينصرنا فيه!! ولنتخذ من حديث رسولنا الحبيب محمد ﷺ دليلاً لنا كأمة إسلامية: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ لَتَدْعُنَّهُ فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ».

هناك سر في الأمر!

- المهندس شفيق خميس - اليمن

الخبر:

زينت صحيفة الثورة اليومية الصادرة في اليمن يوم السبت 22 جوان الجاري، صدر صفحتها الأولى بالخبر التالي: «ناشيونال إنترست»: اليمنيون قادرون على ضرب البارجات الأمريكية وشل حركتها»، وقالت فيه: «أكد الكاتب في موقع ناشيونال إنترست جيمس هولمز أن القوات المسلحة اليمنية قادرة على توجيه ضربة قاتلة للمدمرات الأمريكية من طراز نيميتز أو جيرالد فورد وغيرها من الطرازات وإرسالها إلى الهاوية، من خلال شل قوتها القتالية وإخراجها من المعركة».

التعليق:

لا شك في أن الحروب تدور رحاها منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، بين أطراف متنازعة، فينتصر طرف، وينهزم آخر، ويسجل التاريخ الانتصارات والهزائم. لكن ما هو جديد في الحرب التي تشنها أمريكا على اليمن، كخاتمة لحرب أشعلتها بين أهل اليمن أنفسهم منذ قرابة عقد من الزمان، هو تصريحاتها بعدم قدرتها على النصر! هذه التصريحات بلغت العشرات، فقد بدأت قبل انصرام العام الماضي 2023م وحتى اللحظة. وهي متنوعة جاءت من أفواه سياسيين وعسكريين، أمريكيين وأوروبيين وروس، وآخرين يهود. ورددها إعلامهم، وهم لا يجتمعون إلا في الكيد للمسلمين.

فما القصد من إبداء أمريكا الانهزام، أمام جيش بعناد لا يضاهي جيشها بعناده؟! فقد جرت العادة على أن يخفي المنهزم علامات هزيمته عن أتباعه في أرض المعركة قدر المستطاع، ولا يبديها لخصمه، أملاً في أن ينحاز النصر فجأة إليه على عدوه. فقد رأينا كيف كانت أمريكا حريصة كل الحرص على إبداء انتصارها، لا هزيمتها في حربها على أفغانستان، التي ظهرت لوحدها مع انسحابها بعد عشرين سنة. وفي العراق كيف قللت من حجم خسائر جيشها على حساب خسائر شركة بلاك ووتر، وأغلقت قناة الزوراء لبثها آلاف المشاهد لعمليات المقاومة العراقية التي أبلت بلاءً حسناً في كسر أسطورة الجيش الأمريكي وآليات الهمر...

إن كل التصريحات والتقارير التي تخرج على السنة الأمريكيين، ثم يرددها بعدهم من ردد، تنم إما عن محاولة الجمهوريين إثبات نظريتهم للرأي العام الأمريكي، بأنهم كانوا على حق حين وضعوا اليمن على قائمة البلاد المرشحة للغزو الأمريكي، أو لغزو آخر خبيث، وهو إخراج كيان يهود كطرف في الصراع في الشرق الأوسط، واستبدال صراع طائفي بين أهله، يشبه الصراع الروسي الأوروبي في أوكرانيا، كي يتسنى لأمريكا الهروب خلسة إلى ما وراء المحيطين لمواجهة ما ينتظرها من مشاكل داخلية. وهو إيدان بنهاية حضارة وبروز حضارة جديدة.

إن الحضارة القادمة بإذن الله هي حضارة الإسلام في ظل الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الحج في زمن الرأسمالية

بينما تستمر المجازر في أرض بيت المقدس دون توقف والنهج نفسه منذ أول يوم للحرب والموت جوعاً بسبب استراتيجية الكيان في القتل والتدمير وقطع المساعدات عن قطاع غزة على مرأى ومسمع العالم، يأتي بث خطبة عرفة وكأنها تدعم هذا الكيان ومشروعه بعدم ذكر تلك الجرائم، وكأنها لا تخص المسلمين في الحج، مع أن من وصايا الحج كما فعل نبينا ﷺ في خطبته في حجة الوداع هو الحفاظ على حرمة المسلمين دون تمييز ولا تفریق. فتأتي هذه الخطبة كأى جزئية في هذا النظام تعينه وتعمل على بقاءه وتبعد أي مدخل سياسي يمكن أن يضره أو يهزه.

فهذه الخطبة والخدمات التي يقدمها آل سعود علمانية رأسمالية، فهم يظهرون للناس الخدمات والامتيازات والتسهيلات التي يتلقاها الحجيج ويخفون الكثير؛ يخفون حقيقتهم التي لم يسلم الحج ولا الحجاج من تمييزهم بين الغني والفقير مهما كان كبيراً أو شيخاً أو امرأة تحتاج للعون، ولا يظهرون المشقة التي يلقاها البعض ممن لا يملكون المال في هذا النظام وكل من يعيش في ظل الرأسمالية في أي منحي من مناحي الحياة، فيصدق عليهم قول رب العزة: (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ تَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ * يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نِعِيمٌ مُبِيمٌ * خَالِدِينَ فِيهَا أبدأ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ) [التوبة: 19-22].

إن التكنولوجيا والمدنية المتصلة بالنظام هي العنصر الأساسي الذي يدل على مدى الظلم الذي واجهه حجاج بيت الله الحرام هذا العام كما في الأعوام السابقة، فهي تخدم بعض الناس بينما لا يحصل عليها الكثير من المسلمين بحسب إمكانياتهم. كما ظهرت كيفية ملاحظتهم للمخالفين دون مراعاة الجانب العقدي في التعامل مع المسلمين حتى في هذا المكان وفي هذا الوقت، وإن عدم التعقيم على هذه المعاملة وتقصّد أن يراها الناس هو هدف الحكومات المطبوعة مع كيان يهود، فكل ما يفعله آل سعود من تسهيل للفساد وفتح البلاد للنصارى واليهود وفتح ملاه وفنادق للسياح عن طريق هيئة الترفيه السعودية المشرف عليها تركي آل شيخ وفتح مجالات الترفيه وتنوعها من مثل الحفلات الغنائية والرياضة وغيرها إلى انعدام الأمن في موسم الحج ونشر القوات فيه هو لهدف هذا التطبيع ودعماً له.

فبدل أن تقام الشعائر وتتم وحدة المسلمين كما أرادها الله تعالى واستغلال هذا الموسم لدعوة المسلمين وأمرهم بالواجب الذي عليهم في قتال أعداء الإسلام وبيان كيفية ذلك من العلماء والخطباء في المناسك وتعظيم شعائر الدين كلها بما فيها الجهاد والدعوة لحكم الله، يقومون بهذه الأعمال ويظهرون أحوال المخالفين ليظفونوا هوى القلوب إلى هذا المكان وصعوبة القدوم إليه بسبب الرسوم الباهظة وتحديد العدد والتقصير في الرعاية وأعمال التوسعة، وانعدام الرعاية والراعي.

إلى أهلنا في بلاد الحجاز إن لم تجتمعوا وتكونوا كلمة واحدة في وجه هؤلاء الطواغيت الذين يبيعون دينكم وبلاد المسلمين ويتخذون في سبيل ذلك شتى الأساليب من قتل وسوء معاملة، يبيعونها بعرض زائل من كراسي هالكة، إن لم تسعوا إلى خلعهم فسيفقى أعداء الإسلام يسرحون ويمرحون في بلادكم المقدسة، التي جاهد نبينا ﷺ حتى يبلغ هذا الدين وينشره في جزيرة العرب لتكون منارة للعالم في نشر دعوة الإسلام للناس كافة وقد طهرها من رجس وندس يهود والنصارى.

فهلّم لهذا الواجب وأكملوا سيرة نبيكم ﷺ ودافعوا عنه وعن دينكم ولا تسمحوا لرجس يهود بالعودة واعملوا مع العاملين لإعادة حكم الله في الأرض، هذا هو سبيل الخلاص وسبيل المؤمنين. قال تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً).

مسيرة التحرير (38)، قصرة لأهل فلسطين وللأقصى الأسير

شمال غزة ينادي جيوش المسلمين

الجمعة 28 جوان 2024



٢١ ألف طفل مفقود في غزة بسبب صمت الجيوش والعلماء

-د. فرج ممدوح

الخبر: الحرب على غزة.. فقدان 21 ألف طفل وانتقادات لحديث نتياهو عن «صفقة جزئية».

التعليق: عدد الأطفال المفقودين حسب الخبر 21 ألف طفل. ولو جمعنا عدد الأطفال الذين استشهدوا مع عدد الأطفال المفقودين يكون الرقم قريبا من 37 ألف طفل. وهذا الرقم يعني أن جيلا كاملا من الأطفال قد تمت إبادته أو أسرته أو تشريده وتضييعه.

هذا الجيل ليس هو جيلا عاديا بل هو جيل رضع العزة من نساء غزة الشامخات، نساء العزة والكرامة، نساء المقاومة والتضحية، أما عن آباء هذا الجيل فهم في أنفاق غزة منذ تسعة شهور يقاتلون ويقاومون ويستشهدون ويثخنون في العدو الصهيوني ومنهم من لا يعرف ما حصل مع أبنائه وعائلته في غزة. فهؤلاء الآباء منهم الشهيد ومنهم المريض ومنهم الجريح ومنهم المقاوم حتى آخر رمق منذ تسعة شهور.

بينما كان السيسي وقادة الجيش المصري طوال هذه الفترة يحكمون الخناق على هؤلاء الآباء في الأنفاق ويخنقون نساء غزة الشامخات ويجوعوهن، ويساعدون يهود في خنق غزة وتجويعها بينما يقوم يهود بسحق وتمزيق وتضييع 37 ألف طفل من غزة حتى اليوم، ويقومون بتجويع من تبقى من أطفال غزة حتى رأينا في الصور والفيديوهات بعض الأطفال جلدتهم ملتصق بعظمتهم دون وسيط من لحم أو شحم.

وأما عبد الله الثاني في الأردن ملك قلايات البندورة الذي اشتهر طوال حرب غزة بإمداد كيان يهود بالطعام والغذاء وفتح الأراضي والمطارات للإمدادات اللازمة للكيان من كل دول العالم، حتى إن إحدى أفراد عائلته خرجت بطايرتها لإسقاط المسيرات التي أطلقها نظام إيران ولو بصورة مسرحية على كيان يهود. فقد تفانى ملك الأردن وعائلته في حماية ورعاية وإمداد كيان يهود الذي قتل أولئك الأطفال وجوع من بقي منهم حيا. هذا ويستمر الجيش الأردني بطاعته والالتفاف حوله رغم كل هذه الجرائم الظاهرة للعيان.

وأردوغان الذي استمر بدعم يهود طاول ستة أشهر متواصلة بالغذاء والفولاذ والحديد ليصنعوا القذائف ويلقونها على أطفال غزة الذين قضا أو جرحوا أو فقدوا.

وحكام الإمارات يحتضنون كيان يهود أكثر وأكثر كلما زاد بطشه وقتله لمسلمي غزة وأطفالها.

وأما ابن سلمان في السعودية فيرسل طائرات المساعدات بشكل دوري ومستمر لنصرة أوليائه من النصارى في أوكرانيا.

وأما باقي حكام وأنظمة الضرار فإما متواطئ بالصمت أو بدعم كيان يهود سرا كما يفعل حكام أذربيجان وغيرهم.

وجيوش المسلمين حالها يقول إننا (عبد مأمور) رغم علمهم بخيانة حكامهم والأنظمة التي يخدمونها، ونسوا أو تناسوا أنهم أولا وأخرا عبيد لله سبحانه، ويظن ضباط وجنود مصر والأردن وتركيا وسائر بلاد المسلمين، أن أطفال غزة قتلهم يهود فقط، وقتلهم الحكام فقط، وقتلهم قادة الجيوش فقط، لا والله لم يقتلهم هؤلاء وحدهم، وإنما قتلهم ضباط جيوش المسلمين وجنودهم جميعا. فمن صمت عن قائده الخائن شاركة في خيانتته، ومن سكت عن حاكمه الخائن شاركة الخيانة والخذلان. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُمْ أُولَاءُ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبَهُمْ أَوْ يَكُونُوا فِي أُنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾.

ويظن العلماء الساكتون أنهم ليسوا مشاركين في قتل أطفال غزة، بينما الحقيقة أنهم مشاركون بصمتهم وخذلانهم وطاعتهم لحكامهم المطيعين المتآمرين. قال تعالى مخاطبا علماء أهل الكتاب الساكتين عن أخذ الربا وأكلي أموال الناس بالباطل: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتِ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

اللهم إنا نبرأ إليك من كل من خذل غزة من حاكم أو قائد جيش أو ضابط أو جندي أو عالم أو داعية أو ذي نفوذ. اللهم اجعلنا ممن ينصرون غزة وأطفالها ولا يخذلونهم، اللهم هب للامة الإسلامية ولغزة وفلسطين والمسجد الأقصى من ينصرها، اللهم وحد بلاد المسلمين وحدودهم وقلوبهم وجيوشهم على طاعتك ونصرة دينك والمستضعفين يا الله.

البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي لمجموعة

الدول الثماني (الإسلامية) يخذل غزة وأهلها

-د. أحمد الخطواني

جاء في البيان الختامي لمجلس وزراء خارجية مجموعة الدول الثماني (الإسلامية النامية) (D-8) في إسطنبول، بعد اجتماع استثنائي للمجلس لمناقشة حرب كيان يهود المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023م، والذي تلاه وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، جاء فيه مجموعة نقاط وهي:

«1- أن جرائم الاحتلال في غزة وصمة عار على جبين (إسرائيل).

2- يجب ممارسة ضغط دولي على (إسرائيل)، وعزلها، لوقف جرائمها في غزة، وإدخال المساعدات.

3- سيأتي يوم ستحاكم فيه (إسرائيل) وقادتها على جرائمهم في حق الفلسطينيين.

4- فلسطين ستصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وندعو الدول الأخرى إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

5- نعلن مرة أخرى في إسطنبول (دول الثماني) للعالم أجمع، أننا لا نستطيع أن نبقي صامتين في وجه القمع (الإسرائيلي) في غزة.

6- إن أولئك الذين يعارضون الاحتلال في أوكرانيا يقولون إن مقاومة الاحتلال في فلسطين جريمة.

7- لقد أظهرت غزة بوضوح ضعف وعدم كفاءة النظام الدولي.

8- ناقشنا ما يمكننا فعله معاً لوقف الجرائم الوحشية والإبادة في غزة.

9- لن نترك إخواننا الفلسطينيين لوحدهم، وسنستنفر كل إمكانياتنا من أجل تحقيق وقف عاجل ودائم لإطلاق النار في غزة، ومن أجل إدخال المساعدات الإنسانية للقطاع.

10- سنعمل بكل قوتنا من أجل إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) وتطبيق حل الدولتين.

11- حكومة نتياهو المتطرفة تواصل اللعب بالنار، ولا يتراجع نتياهو عن جعل مستقبل كل المنطقة بمن فيها شعبه بخطر كبير.

12- نقدر جهود مصر وقطر في مساعي الوساطة بين الطرفين.. وسنواصل تقديم إسهاماتنا لدعم هذه الجهود.

13- الكارثة في غزة فضحت (التعامل بوجهين وبازدواجية معايير) لبعض الدول.

14- أكثر حق طبيعي للفلسطينيين هو إقامة دولتهم الخاصة المستقلة.

15- الدولة الفلسطينية معترف بها من عدد كبير من الدول حول العالم، ولكنها وبسبب الفيتو الأمريكي، لم تستطع أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة أو أن يعترف بها رسمياً.

16- نحن مجموعة الثماني نريد أن ينتهي هذا الظلم بأسرع وقت ممكن.

17- نقدر مواقف كل الدول التي تقف في وجه هذا الظلم وانعدام العدالة.

18- نرى شجاعة بعض الدول الأوروبية في الاعتراف بدولة فلسطين كبارقة أمل.

19- وفي الإطار نفسه فإن الحراك داخل المجتمعات الغربية بمخالفة لمواقف الحكومات يعطي الشعور بأن الأمل بالمستقبل قائم.

20- مع مرور الوقت (إسرائيل) تنعزل أكثر وتصبح وحيدة.

21- نحن في مجموعة D-8 متفقون ومصممون على التعاون في دعم فلسطين، وألا يقتصر تعاوننا على الجانب الاقتصادي.

22- لا ننتظر حلاً من أحد.. بل نجتمع ونتشاور ونجد طريقاً لتحقيق أهدافنا والوصول إلى حلول.

23- الخطوات المشتركة التي اتخذناها في (الإعلان المشترك) خلال الاجتماع، ستزيد من الضغوط على (إسرائيل)، وسيسهم في دعم إخواننا الفلسطينيين بتحقيق حرّيتهم...».

إن مجموعة الدول الثماني (الإسلامية) النامية تضم كلا من: تركيا، ومصر، ونيجيريا، وباكستان، وإيران، واندونيسيا، وماليزيا، وبنغلادش، وقد تأسست المجموعة في تركيا عام 1997، وتهدف إلى (تدعيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية) بين الدول الأعضاء، إلا أنها (لأول مرة) تعقد اجتماعاً لبحث قضية سياسية مثل القضية الفلسطينية.

إن المدقق في هذه النقاط الواردة في البيان الختامي للمجموعة يجدها مجرد أماني يتمنى الحاضرون تحقيقها، فلا علاقة لها بالسياسة ولا بالعمل السياسي، وهي لا تعكس وجود أية إرادة أو جدية لتحقيقها، فالجمل يغلب عليها الجانب الوصفي وهي جمل إنشائية تطلب جهات دولية مجهولة لتطبيق فحواها.

فعندما يقال مثلاً يجب ممارسة ضغط دولي على (إسرائيل)، فالسؤال المطروح هو من هي الجهة الدولية المطالبة بالضغط؟ لا توجد إجابة! ثم لماذا تطلب المجموعة المجتمع الدولي الوهمي بينما لا يفعل قادة المجموعة ما يودون فعله، مع أن دولهم تملك من الجيوش والموارد والإمكانيات ما يؤهلها للقيام بأعظم الأفعال؟!!

ما الذي يمنعكم أيها القادة من القيام بالفعل العسكري والاقتصادي ضد كيان يهود؟ وما الذي يمنعكم حتى من مجرد التلويح الفعلي باستخدام القوة ضد الكيان، وتعداد السكان في دول مجموعتكم يزيد عن المليار نسمة بينما عدد سكان كيان يهود لا يتجاوز السبعة ملايين نسمة؟!!

أي هوان بلغتموه وأنتم تطالبون وتستنكرون وتناقشون وتعلنون ولكنكم لا تفعلون شيئاً؟

أي ذل يكتنّفكم من أعلى رؤوسكم حتى أخمص أقدامكم وأنتم لا تجيدون سوى لغة الاستجداء والتوسل من غيركم؟

لماذا شكرتم في بيانكم مصر وقطر على جهودهما في الوساطة لوقف القتال وأنتم تعلمون أن السيسي يحاصر قطاع غزة بأشدّ ممّا تحاصره دولة يهود، وأن قطر مجرد ساعي بريد للأمريكان وليكيان يهود لا تملك لأهل غزة ضراً ولا نفعاً؟

لماذا تجتمعون وتفرضون أنفسكم بإثبات عجزكم وفشلكم في مجرد إدخال كيس طحين إلى قطاع غزة؟ فأنتم تملكون الموارد والإمكانيات الضخمة، لكنكم لا تملكون إرادة استخدامها لنصرة فلسطين وللعمل على تحرير مسرى رسول الله ﷺ.

إنكم لا تستطيعون تحقيق أي شيء نافع لشعوبكم فكيف ستستطيعون العمل على رفع الظلم والحصار عن غيركم وهم أهل غزة؟!!

اعلموا جيداً أنكم مجرد أصفار على الشمال في الموقف الدولي، فأولى لكم أن تصمتوا وتسكنوا، وإن ثرثرتكم الكلامية هذه لم تعد تقنع أحداً حتى من المغفلين والبلهاء من أبناء هذه الأمة.

أوقفوا مثل هذه الاجتماعات الهزلية العقيمة، ووفروا مصاريفها وتكاليفها، وأنفقوها على المحتاجين إليها، فهو أرجى من إصدار مثل هذه البيانات السقيمة التي لا يقرؤها أحد إلا من يريد التندر عليها.

إن مجموعتكم هذه التي تمثل الدول الكبرى في بلاد المسلمين والتي يزيد تعدادها عن المليار نسمة لا يعرف عنها شيئاً غالبية المسلمين، وذلك لكونها لا تجتمع إلا كل عدة سنوات، وبسبب دورها الباهت في القضايا الإسلامية، وإذا اجتمعت فلا يخرج منها إلا الزيد من الجمل الصوتية الخاوية من أي مضمون، أو من الأمانى والأحلام المنفصلة عن الواقع، فأولى لكم حل مجموعتكم هذه وإلغائها.

الجبهة الشمالية لفلسطين ونذر توسعة يهود للحرب، إلى أين؟

المهندس مجدي علي

تزايدت حدة التوترات على ما بات يُعرف بالجبهة الشمالية لفلسطين، وهي الجبهة المحاذية لجنوب لبنان، بين يهود من طرف، وحزب إيران اللبناني من طرف آخر. حدة التوترات هذه دفعت بالمنسق الأمريكي هوكشتاين للتحرك سريعاً تجاه المنطقة، في محاولة لمنع توسع المعركة، هذا التوسع الذي لا تريده أمريكا، ولا إيران الدائرة في فلكها، ولا حزبها في لبنان. ولكن يهود، لا سيما المتطرفين مثل بن غفير وسموتريتش، يميلون لتوسيع نطاق المعركة لتشمل لبنان، ويكاد ننتياهو يكون قريباً من هذه الأجواء، لما فيه من إبعاد لشبح سقوط حكومته، الذي هو بيد المتطرفين، وتعرضه للمساءلة بشأن السابع من أكتوبر 2023 وغيره.

بينما يجد توسيع المعركة معارضة واضحة من أطراف داخل كيان يهود، من مثل المستقبليين من حكومة الحرب، بيني غانتس وأيزنكوت، المقربين من أمريكا، ومن المعارضة

أمثال يائير لابيد، المقرب من أمريكا كذلك، والذي عرض على ننتياهو تحالفاً يحميه من المساءلة إذا وافق على وقف إطلاق النار في غزة والسير بصفحة الأسرى، لكن يبدو أن ننتياهو لم يستطع أن يقنع المتطرفين في حكومته، إضافة للضغط في الشارع عند يهود الذي يلح على الإسراع في إنجاز صفقة الأسرى، وكذلك التصريحات الرسمية للمتحدث باسم جيش كيان يهود، هغاري، بعدم إمكانية القضاء على حماس، ما يشي بوضع متأزم بين الجيش والإدارة السياسية، وسبحانه القائل: ﴿بِأَسْهُمَ بَيْنَهُمْ شَدِيدُ تَحْسَنُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

لكن اللافت في ازدياد حدة هذا التوتر، هي تلك التصريحات التي أطلقها هوكشتاين منذ بداية زيارته الأخيرة، بعد أن دارت محادثات غير مباشرة مع حزب إيران اللبناني، عبر رئيس البرلمان نبيه بري الذي قام بدور الوسيط! والتي أشار فيها هوكشتاين إلى أمرين؛ أولهما أنه لم يلمس نية للتصعيد عند لبنان، ولا يعني لبنان هنا إلا حزب إيران اللبناني، وأنه فهم من الحزب عبر الوسيط، أن الكرة في ملعب يهود؛ وثانيهما ربطه انتهاء العمليات على الحدود الشمالية وحتى في البحر الأحمر، بتوقف الأعمال العسكرية في غزة. وكان هوكشتاين وإدارته لا يجدون غضاضة بما سماه الحزب والفصائل بوحدة الساحات، ولعله يشبه ما كانت تسير عليه أمريكا إبان عملية السلام في التسعينات من وحدة المسارات، للضغط على يهود.

هذا غير التصريحات التي في السياق نفسه للبيت الأبيض والخارجية الأمريكية من مثل «أن وقف إطلاق النار في غزة سيمثل اختراقاً من أجل الوصول إلى حل على الحدود اللبنانية»، و«الدبلوماسية هي الطريق الوحيد للحل»، وأنه لا يمكن القضاء على حماس بالوسائل العسكرية وحدها، وبروز مسألة تقييد الأسلحة لكيان يهود من أمريكا، التي فضحها ننتياهو في فيديو أزعج إدارة بايدن، لما له من تأثير سلبي على حملة بايدن الانتخابية. وليس حرصاً على دماء المسلمين، أو ضناً بالسلاح على ربيبتهم يهود. لا سيما لقبتهم الحديدية التي تحمي شمال



فلسطين.

وهنا يمكن الإشارة إلى تطور آخر، فمع زيارة هوكشتاين، وهذه التصريحات الكثيرة، والحركة الدبلوماسية الحثيثة، عمد حزب إيران اللبناني إلى إبراز قدراته، من مثل الرصد الجوي لمواقع حساسة جداً ليهود؛ صواريخ الدفاع الجوي، وامتلاكه لمسيرات عجزت تجهيزات يهود عن كشفها، وتعمده توجيه إصابات مباشرة لجنود يهود، وكان الرسالة واضحة لكيان يهود - وليس منها أي توتر عند الإدارة الأمريكية -: نحن منسجمون مع رغبة أمريكا وإيران بعدم توسيع رقعة الحرب، ولن نبادر بذلك. لكن إن بادر الكيان بهذا، فالإمكانات التقنية والصاروخية والبشرية كثيرة جداً.

ونقصد بالإشارة لهذا الجانب، أن نذر الحرب من جانب إيران وحزبها في لبنان ليست موجودة، وأن التصعيد مدروسٌ بهذا القدر وهو منضبطٌ جداً بتوجيهات إيران الدائرة في فلك أمريكا! وأن المخاوف الأمريكية الحقيقية هي من اندفاع ننتياهو لمنطقة حماية نفسه، مستغلاً الظرف الانتخابي لبايدن، عبر إدخال المنطقة في أتون حرب واسعة، بعد فشله الذريع في غزة ثم رفح، فكان لا بد أن يفهم ننتياهو والمتطرفون معه أن هذه الاندفاع ستكون كارثية عليهم، ولن تكون جبهة غزة فقط، بل لبنان واليمن والبحر الأحمر والعراق.

والواقع أيضاً، أن يهود لم ينتهوا من جبهة غزة ورفع، برغم محاولاتهم الأخيرة بالإعلان عن قرب انتهاء الهجوم على رفح، لكن الواقع يشير إلى أن المجاهدين - أعانهم الله وربط على قلوبهم - ما زالوا يكبدونهم الولايات حتى

هذه اللحظة، ولا يمكن بهذه الحال فتح جبهة أخرى. وفتح الحرب مع جنوب لبنان بأكثر مما هي عليه، سيكون نذير توسعة للحرب، لا تريده أمريكا، ولا أتباعها، ولا عملاؤها الفزعون على كراسيهم، ولهذا عادت أمريكا لحشد سفنها وبوارجها واستدعائها للمنطقة، ليس للمشاركة، ولكن رسالة تخويف لمنع توسعة النزاع، لا سيما ليهود.

ثم إن قدرات حزب إيران اللبناني تفوق لا شك قدرات حماس أضعافاً مضاعفة، ونحن نرى كيف فعلت حماس بيهود في مساحة 360 كم²، فكيف الأمر بحزب يمتلك مقدرات دولة؟! وما لا شك فيه أن اندلاع حرب واسعة، ضاغط كبير على لبنان المتردي اقتصادياً كما هو معلوم، وسيضع الحزب في موضع حرج، وضاغط كبير على مصالح أمريكا الغازية والنفطية في شرق المتوسط، ومشروعها التجاري في وجه الصين، وفوق ذلك ضاغط أساسي على خط التجارة العالمي من البحر الأحمر الذي سيشتعل بشكل أكبر، ما يضر بشكل أساسي بمصالح أوروبا التجارية وخطوط تجارتها الدولية التي بدأت وستزداد.

لذلك نقول: إنه برغم ارتفاع حدة التوترات، وكان التصعيد سيبقى ضمن دائرة ضربة بضربة، فإذا تمادى يهود، خاصة في استهداف قيادات الحزب، سيعمد الحزب لمزيد من الإيلام لكيان يهود عبارة عن ضربات صاروخية أكثر كثافة، خاصة لتجمعات يهود العسكرية، حيث يلاحظ تجنب الحزب أهدافاً (مدنية) مأهولة.

إن التعامل مع كيان يهود، لا يكون بسلام أو تطبيع أو ترسيم حدود، فكل ذلك اعترافاً بالغاصب المحتل، بل التعامل معه يكون بالقتال وتحرير أراضي المسلمين، ولو أدرك من يقاتل يهود ذلك، لكانت الفرصة السانحة يوم 7 أكتوبر 2023 هي اللحظة المناسبة لتدخل هذه القوى؛ الفصائلية أو العسكرية المتمثلة بالجيوش، وإعادة فلسطين بلداً غير محتل.

لكن حكمة الله عز وجل - التي لا ندركها إلا بنص - هي فوق كل فهم وتصور مهما علا، وإن تحقق النصر من الله عز وجل مشروط ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، ونصره يكون بنبذ كل الوطنيات والقوميات والتقسيمات والرايات القائمة، والالتزام بالحكم الشرعي والمبادرة لقتال المحتل، دونما حسابات إقليمية ودولية، بل بحسابات شرعية فقط، دون خشية ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، ولكنه لا سبيل حقيقياً موصلاً لهذا والمسلمون بلا رأس؛ إمام حاكم خليفة، قال عنه رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ».

تتمة دراسات تحت المجهر احتياطي الذهب في تونس... ضعيف ولا يفي بالحاجة ج1

سؤال: إذا لم يكن لدى الدولة الإسلامية ذهبٌ يكفي لتغطية تجارتها فكيف ستتعامل مع هذه القضية؟

الذهب والفضة سلعتان بالإضافة إلى كونهما نقداً، ولذلك سيكون لهما سعر يومي، ويُمكنُ شراؤهما وبيعهما في مختلف الأسواق يومياً. وسيعتمد واقع هذا الأمر على المنطقة التي ستقوم فيها الدولة الإسلامية أولاً في العالم الإسلامي، ولكن شراء احتياطات إضافية سيكون مبنياً على الاحتياطات الموجودة أصلاً، وهو أمر متوفر، فلدى العالم الإسلامي ثروة كبيرة بعضها حالياً ذهب وفضة وأكثر من ذلك من السلع الأخرى، مثل النفط على سبيل المثال، الذي يُمكنُ بيعه واشترائه ذهب وفضة بإيراداته.

ضرورة تغيير النظام النقدي

الدولار الأمريكي هو قوة مهيمنة حالياً في العالم، إلا أنه يسود الاعتقاد بأن النظام النقدي الذي أنشأته أمريكا لن يستمر لفترة أطول في عالم يهيمن عليه الاقتصاد الافتراضي. فوفقاً للخبراء في هذا الموضوع، لا يمكن الحفاظ على هذا النظام لفترة أطول؛ لذلك يتم حالياً البحث عن عملة بديلة للدولار، مثل البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة التي تلبى جشع الرأسماليين ومواصلتهم خلق اقتصاد افتراضي يجعل ثروة العالم تصب في حناجر عدد قليل من الأغنياء، ويقف عائقاً أمام ارتفاع أصوات قوية من أجل إعادة معيار الذهب من جديد باعتباره أفضل وسيلة دفع دولية تحقق الاستقرار بين هذه الحلول البديلة.

إن تغيير النظام النقدي يتطلب أمرين أساسيين هما القدرة والإرادة وهذان العاملان لا يملكهما حقيقة إلا المسلمون، فالبلاد الإسلامية لديها من الثروات ما يمكنها في سنوات قليلة من تغيير العالم نحو نظام نقدي عادل ومستقر وكذلك لديها إرادة المتمثلة في أحكام شرعية تحرم الربا وتفرض الزكاة وتنظم البيوع اعتماداً على النقد الذهبي والفضي، كل هذا طبعاً لا بد له من دولة تحمل مبدأ الإسلام وتقييمه كاملاً غير مجزأ فيظهر أثره في المجتمع ويعطي ثمره للناس أماناً ورخاءً واستقراراً.

الهيمنة الأمريكية

مؤنس حميد - العراق

إن الصراع بين الحق والباطل قديم منذ أن قامت الدنيا واقتسم الناس بين أهل حق وأهل باطل، وبين ظالم مهيمن وضعيف مظلوم متأمر عليه، ولم يخل زمان من عنجهية مستكبر وصرخة مظلوم وانتفاضة ثائر على مستبد مجرم. وفي هذه الأيام التي يمر بها العالم حيث سيطرة القطب الواحد على مقدرات الدول، والهجمة الأمريكية الشرسة على بلادنا الإسلامية التي ملأت الدنيا بشعارات براءة خداعة، جعلت من مدننا الإسلامية ساحة صراع بين أبناء البلد لمصلحة المستعمرين الطامعين، فكان لا بد من وقفة مع هذا الاستكبار لتتعرف على أساليبه وخططه.

فسياسة أمريكا في الشرق الأوسط تعتمد على إيجاد الفتن وتكريسها، مع وجود نغرات طائفية لإشعال الحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية على أساس قومي أو عرقي أو مذهبي، لكي تحاول استخدام ورقة التطرف واللعب بها في الوقت المناسب لتجد المبرر لتتدخل في شؤون البلدان، وبمعنى أدق خلق أزمات حتى تستطيع الدخول من خلالها إلى المنطقة.

إن الثابت في السياسة الأمريكية من وجهة نظرها أن الإسلام هو الخصم الحقيقي ومصدر الخطورة عليها وعلى الغرب على حد سواء، فلقد استفردت أمريكا بقيادة العالم بعد إسقاط دولة الإسلام، وانهايار وتفكيك الاتحاد السوفيتي، فلم يبق منافس للرأسمالية مع غياب المبادئ الفكرية المناهضة لها، فأمريكا اليوم تعمل على إضعاف الدول، خاصة التي أغلب أهلها مسلمون، فهي تعمل على إضعافها من خلال تفجير الصراعات داخلها بغرض انكفاء هذه الدول على مشاكلها الداخلية بشكل دائم، فهي لا تمنع وجود جماعات مسلحة داخل هذه الدول لتهديد الأمن، بل تشجع على وجودها لاستخدامها في الوقت المناسب وضمن التكتيك الأمريكي، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى؛ فها هم الحوثيون قدموا البحر الأحمر وطرق الملاحة على طبق من ذهب للأمريكان الذين كانوا يحلمون أن يصلوا إلى طرق الملاحة والهيمنة عليها، وكذلك حزب إيران في لبنان الذي تدعّمه طهران التي تدور في فلك أمريكا، فهي تستطيع أن تستخدمه كعصا لتهديد كيان يهود عندما يخرج عن بيت الطاعة الأمريكي. وهي كذلك تغذي أطراف الصراع لزيادة حدته كما يحصل في السودان.

وتهدف كذلك إلى إضعاف القدرات العسكرية للدول. كما استطاعت أن توظف طهران بوصفها شرطي المنطقة لتحقيق مصالح أمريكا مقابل إعطائها دوراً في المنطقة، كما تحاول إبقاء الوضع في العراق هشاً وقلقاً للضغط على دول الخليج. فهي تتعامل مع الطغمة الحاكمة وفقاً لمتطلبات كل ظرف ومرحلة سياسية لتحقيق مصالحها، وهي تتعامل مع دول المنطقة وفق مصالحها، حتى صارت مدننا محطات وقود تتزود منها أرتال جيوشهم لتتحم وتدمر إخواننا، وما علينا إلا أن نكون بقرة حلباً يتغذى منها الغرب. وحتى يستمر مسلسل الاستهانة بالمسلمين ومحاربة كل من يحاول إحياء الإسلام الذي يحارب ظلمها وغلطستها.

أقول لكل المظلومين والمقهورين في الأمة الإسلامية ولكل مخلص لدينه ولأتمته، الذين يتطلعون إلى حياة حرة كريمة، إن الأمة أصبحت بلا أمن ولا أمان منذ أن غابت شمس الإسلام حتى أصبح المسلمون كالأيتام على موائد اللئام. وما أرخص الإنسان في بلادنا، فلا قيمة له في ظل أنظمة وضعية وقوانين بلا هوية، فلا خير في ديمقراطية هالكة لا تحفظ لنا كرامتنا، فأطلقوها صرخة مدوية وسيروا مع من يصل بكم إلى بر الأمان، حزب التحرير، الرائد الذي لا يكذب أهله.

إن سر قوة هذه الأمة وعزها ومجدها هو في دينها وعقيدتها يوم أن تلتزم بمنهجها الذي أراده الخالق لها، لخالص البشرية وانعتاقها من ظلم وغلطسة الرأسمالية العفنة. «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ».

بيان صحفي

محاكمة سياسية تكشف دعم الدنمارك للاحتلال الذي يمارس الإبادة الجماعية

(مترجم)

في الخامس والعشرين من جوان 2024، سأمثل أنا إلياس لمرابط، الممثل الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك، أمام محكمة مدينة كوبنهاجن. ويطالب مكتب المدعي العام بمعاقبتي بالسجن بسبب خطاب ألقته أمام السفارة المصرية في ماي 2021 أثناء المجازر في غزة آنذاك، حيث دعوت جميع المسلمين إلى استدعاء جيوش المسلمين في البلدان المحيطة بفلسطين لتتدخل عسكرياً لتحرير فلسطين بالكامل وإنهاء الاحتلال الصهيوني.

هذا الاحتلال المجرم جاء من خلال التطهير العرقي والمجازر والإرهاب الممنهج لشعب فلسطين الشرعي. لقد تم الاستيلاء على فلسطين بالقوة في ظلم تاريخي، واليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح من الواضح، حتى لشرائح من سكان الغرب، أن الاحتلال الدموي وجرائم الصهاينة لن تنتهي إلا بالقوة.

لقد كان نداؤنا لجيوش مصر وغيرها من جيوش المسلمين في المنطقة في عام 2021، كما هو الحال اليوم ودائماً؛ أن من واجبه - أولئك الذين لديهم القدرة العسكرية العملية - التدخل ووضع حد نهائي للاحتلال الإرهابي الصهيوني غير الشرعي المسمى (إسرائيل).

إن الحكومة الدنماركية تواصل دعمها الكامل للاحتلال الصهيوني لفلسطين والإبادة الجماعية المستمرة في غزة، والتي أرعبت كل نفس كريمة على هذا الكوكب، وأيقظت الجماهير على حقيقة أن القيم المزعومة للدول الغربية مدفونة مع جثث الآلاف من النساء والأطفال تحت أنقاض غزة. فحقوق الإنسان، والحق في الحياة وتقرير المصير، وحقوق المرأة ورفاهية الطفل - كل هذا يتم إلقاؤه تحت جرافة الصهيونية من قبل السياسيين والسلطات، الذين يفضحون بذلك نفاقهم السامي ويكشفون كيف أن هذه «القيم» ليست في الممارسة سوى أدوات سياسية.

أما بالنسبة لحرية التعبير التي يكثر الحديث عنها، فقد أظهرت الأشهر الأخيرة أن الصهاينة والسياسيين ووسائل الإعلام في الدنمارك يستطيعون بكل حرية ودون عواقب أن يدعموا الإبادة الجماعية، حيث قتل أكثر من 15 ألف طفل فلسطيني في أقل من تسعة أشهر من الاحتلال الوحشي الذي دام 76 عاماً، وما زال عطشهم للدماء البريئة لم ينطفئ. وفي الوقت نفسه، وبملاحقة المسلمين قضائياً وتهديدهم بالسجن، يحاولون ترهيبهم حتى لا يتحدثوا عن التحرير.

وبالتالي فإن الدولة الدنماركية تعمل بإرادتها على تآكل قاعدة قيمها الخاصة لهدف وحيد هو تقديم الدعم للاحتلال الذي يمارس الإبادة الجماعية.

ولكن محاولة الترهيب هذه لا طائل منها. فإن الإدانة بالوقوف إلى جانب فلسطين؛ إلى جانب الأطفال والنساء، إلى جانب إخواننا وأخواتنا المضطهدين، سوف تظل دوماً وسام شرف ترتديه بكل فخر.

إن كيان يهود يواجه مصيره المحتوم. إنه احتلال عسكري، والاحتلال العسكري لا ينتهي إلا بالتحرير العسكري. وهذه الحقيقة البديهية، هي الحل الحقيقي الوحيد لفلسطين، الذي يأمر به الإسلام، وسوف نستمر أنا وحزب التحرير في الدعوة إليها أينما كنا. وإن أية ملاحقة ذات دوافع سياسية، أو تهديد أو إكراه، لن يمنعنا من قول الحق ولن يززع عزيمتنا بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك.

إلياس لمرابط الممثل الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك

أبعاد زيارة الرئيس الأمريكي إلى فرنسا

- المهندس وسام الأطرش (جريدة الراية)

استقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في باريس بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2024 الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي قام بزيارة رسمية إلى فرنسا بدأت فعالياتها بحضور مراسم «فخمة» عند قوس النصر الشهير، ووجه الرئيسان بايدن وماكرون مع زوجتيهما التحية إلى المحاربين القدامى من البلدين، كما حضرا عرضاً عسكرياً في شارع الشانزلزيه في طريقهما إلى قصر الإليزيه.

وشهدت الزيارة مناقشات لتقديم مزيد من الدعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، وكذلك الاستعداد لقمة مجموعة السبع المقرر عقدها في مدينة باري الإيطالية، فضلاً عن قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» التي ستعقد في واشنطن في تموز/يوليو المقبل، وفقاً للتصريحات الرسمية الفرنسية. كما شملت المناقشات أيضاً الخطوات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة وأوروبا لجعل اقتصاديهما أكثر مرونة أمام الواردات الصينية، وفقاً لوكالة بلومبرغ للأنباء. فما هي أبعاد هذه الزيارة؟ وما هي الدلالات السياسية التي تحملها في طياتها؟

بداية، واضح أن الزيارة قد خضعت لترتيب فرنسي مُحكم، حيث جاءت بعد استضافة رئيس الصين في قصر الإليزيه، و«مساءلته» بحضور رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين حول ضرورة وجود «قواعد عادلة» للمبادلات التجارية، ثم وضع مسألة سبل التعاون لمواجهة الممارسات الاقتصادية للصين على جدول أعمال زيارة بايدن، قبل أن يتم تشريكه في مراسم إحياء الذكرى الثمانين لعملية إنزال نورماندي على شواطئ فرنسا، والتي أسهمت في إنهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء وهزيمة دول المحور بقيادة ألمانيا النازية، بما يحمله هذا الاحتفال من رسائل سياسية للقوى الطامعة في الصعود الدولي والاقتصادي على حساب الكتلة الغربية، وفي مقدمتها الصين التي أصبحت بمثابة المعضلة الدولية الرئيسية أمام أمريكا، تليها روسيا الصامدة في وجه العقوبات الغربية، حيث سجلت القيادة العليا لحلف الناتو حضورها في هذا الاحتفال، فضلاً عن مشاركة بريطانيا وكندا، وهي أجواء جعلت زيارة الرئيس الأمريكي تدوم لمدة خمسة أيام متتالية من 5-9 حزيران/يونيو 2024، مع ما يميزها من حفاوة الاستقبال، لتكون فرنسا أطول محطة تاريخية للرئيس الأمريكي خارج بلده.

وفضلاً عن تزامنها مع حملته للانتخابات الرئاسية، تكتسي زيارة بايدن إلى فرنسا أهميتها من الرسائل الضمنية المشفرة تجاه المعسكر الشرقي (روسيا والصين) وذلك من خلال إبراز نوع من التقارب والتوافق والانسجام بين الدولة الأولى في العالم (أمريكا) وبين الدولة التي تحمل لواء قيادة الاتحاد الأوروبي منذ البركسيت (فرنسا)، وبالتالي محاولة إبراز رغبة أمريكية فرنسية مشتركة في تجسيد التماسك الغربي ضد التهديدات القادمة من الشرق، وفي مقدمتها تنامي الدور الصيني في مناطق النفوذ الغربية ومحاولة الولوج من باب الاقتصاد من خلال تطوير مبادرة الحزام والطريق وتقوية سلاسل الإمداد عالمياً، يليه التهديد الروسي للأمن الأوروبي الذي يبدو أن أمريكا لا تزال تستثمر في بقاءه واستمراره، فضلاً عن التهديد الوجودي الذي يحارب الغرب قدومه بخروج المارد الإسلامي من القمم.

في هذا السياق من «التقارب» بين البلدين، أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون

كيربي أن الطرفين يريدان إظهار أنهما «أقرب مما كنا عليه في أي وقت مضى». (فرانس 24، 2024/06/08). وهكذا فإن الحرص الفرنسي على التقرب من أمريكا والتظاهر الأمريكي بدفء العلاقة بين البلدين في هذا التوقيت السياسي، يعكس وجود مخاوف أمريكية أوروبية مشتركة من عودة ترامب إلى سدة الحكم، ما قد يعزز حالة الانقسام والتشرذم داخل المجتمعات الغربية خاصة مع تصاعد موجة اليمين المتطرف.

هذا يعني أن هناك فعلاً حاجة ظرفية إلى إظهار نوع من التقارب، وأن الأمر يتجاوز الشكليات، ليظهر بايدن بمظهر المدافع عن مصالح أوروبا وعن أمنها (حيث وصف إنزال نورماندي بـ«أول خطوة لتحرير أوروبا»). (روسيا اليوم، 2024/06/11). مع ربط ذلك بالمظلة الأمريكية وحلف الناتو الذي يطلب المزيد من الدعم والتسليح، حيث لم تمنع أجواء الاحتفال القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي كريستوفر كافولي، من تكرار هذا الطلب، بل صرح قائلاً: «فيما يخص المعدات العسكرية... نحن بحاجة إلى بناء المزيد، نحتاج إلى توسيع قاعدتنا الصناعية». (الشرق الأوسط، 2024/06/06).

في حين يظهر ماكرون المتقرب من أمريكا وحلفها بمظهر المحافظ على وحدة وتماسك الاتحاد الأوروبي في معركته الوجودية، فيتزعم قيادة أوروبا بدلاً عن ألمانيا التي يخشى صعودها وتنامي دورها داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة وقد استطاعت أن ترفع مستوى إنفاقها الدفاعي لسنة 2024 ليتجاوز عتبة الـ2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي - المطلوبة في الناتو - لأول مرة منذ عام 1992. وهذا يحيلنا إلى تصريح ماكرون في حفل تكريم للذكرى 75 للدستور الألماني في برلين، قبيل انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث قال: «إننا نعيش لحظة وجودية قد تموت فيها أوروبا» (روسيا اليوم، 2024/05/26).

ومما يؤكد حرص فرنسا على مزيد التقرب من أمريكا وحلفها الأطلسي، بعد أن أدركت بشكل متأخر أن انضمام دول أوروبية على غرار السويد وفنلندا يمر عبر الدول الفاعلة في الناتو مثل تركيا، إقدامها ولأول مرة على وضع حاملة الطائرات النووية شارل ديغول والقطع المرافقة لها، بما في ذلك غواصة هجومية نووية، تحت قيادة حلف شمال الأطلسي لمدة 15 يوماً، للمشاركة في التدريبات البحرية للحلف في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما اعتبرته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا دليلاً واضحاً على التآكل المستمر للسيادة الوطنية لفرنسا في بعدها الأكثر أهمية وحساسية، أي مجال الردع النووي. (روسيا اليوم، 2024/04/18).

وهكذا، تمنى الدولة الوحيدة داخل الاتحاد الأوروبي التي لديها ردة نووي نفسها، بلعب أدوار أساسية ضمن الأجندة الدولية، عبر مغازلة الدولة الأولى في العالم، ومحاولة ضمان وجودها على الساحة الدولية من خلال بحث مواضيع حارقة في السياسة الدولية على غرار مآلات الحرب في أوكرانيا، والتجارة مع الصين والحرب على غزة...

ف نجد فرنسا رغم تراكم أزماتها الداخلية تدفع كامل أوروبا إلى مزيد الإنفاق العسكري وإلى معاضدة جهود الناتو، بل كانت سباقة في الإعلان عن استعدادها لإرسال جنودها للقتال في أوكرانيا، حتى إن أبرز قوى المعارضة من اليمين المتطرف، اضطر إلى تعديل

موقفه مؤخراً، مؤكداً أنه لا مجال للانسحاب من الحلف الأطلسي ما دامت الحرب في أوكرانيا مستمرة.

وبعبارة أخرى، فإن فكرة الجيش الأوروبي المستقل عن الناتو قد ولت إلى غير رجعة، بل إن مواجهة المظلة الأمريكية لم تعد على ما يبدو ممكنة إلا بخدمة أهداف السياسة الأمريكية، وبالتالي نجد أوروبا في تبعية للسياسات التي ترسمها أمريكا للعالم، وخاصة في القضايا الكبرى.

وقد جاءت مخرجات لقاء الرئيس الفرنسي بنظيره الأمريكي لتؤكد هذه الحقيقة:

- أكد بايدن أنه تم الاتفاق مع ماكرون على دعم أوكرانيا بأصول روسيا المجمدة، من خلال مجموعة السبع، وهو ما تم لاحقاً، علماً أن معظم أموال البنك المركزي الروسي مجمدة داخل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أوروبا هي من سيتحمل تبعات هذا القرار.

- أكد بايدن أنه لن يرسل جنوداً أمريكياً للقتال في أوكرانيا، ولكن سيظل مدافعاً عنها للتأكيد على حاجة أوروبا للمظلة الأمريكية. حيث أضاف: «الأمر لا يتعلق بأوكرانيا فحسب، فأوروبا بأكملها ستكون في خطر، لن نسمح بذلك». (روسيا اليوم، 2024/06/08).

- رغم تصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ من قصر الإليزيه بفرنسا بأنه لا يوجد شيء يسمى «مشكلة القدرة الإنتاجية المفرطة الصينية» (شينخوا، 6 أيار/مايو 2024)، إلا أن الرئيس ماكرون أصر على نفي ذلك تزامناً مع زيارة بايدن، ليمارس عليه نوعاً من الضغط المعنوي، مصرحاً بأن «ممارسات الصين تؤدي إلى خلق حالة من فرط الإنتاجية» (رويترز، 2024/06/08)، ومع ذلك تجاهل بايدن، الذي أغضب قادة أوروبا بتوقيع قانون خفض التضخم، هذا الموضوع خلال الندوة الصحفية، مكتفياً بما ذكره سابقاً من كون هذا الإجراء هو أكبر استثمار أمريكي على الإطلاق في مكافحة تغير المناخ، رغم ضرره الحتمي على الشركات الأوروبية.

- إن حرص فرنسا على وقف إطلاق النار في غزة، لم يكن نابعا من إحساسها بعظم الجرائم في حق أهلها، إنما هو وقف لمسار استنزاف القارة العجوز وتآكلها حضارياً واقتصادياً، لأن إطالة أمد الحرب في غزة لا تعني بالنسبة لقادة أوروبا إلا مزيداً من استهداف السفن الأوروبية وكابلات الإنترنت في البحر الأحمر، كما أن استمرار دعم كيان يهود يضعف من نصيب الدعم الأمريكي لأوكرانيا، وهذا يتطلب مزيداً من الإنفاق الأوروبي على رغبات زيلنسكي الحربية، في وقت تعتبر فيه أوروبا أكثر متضرر من الحرب.

ختاماً، ليس مستغرباً في هذا العالم الرأسمالي الذي تحكمه المصالح والمنافع المادية التي لا تقيم وزناً لإنسانية الإنسان، أن يتناسى ماكرون ذلك الخازوق الأمريكي في صفقة الغواصات ضمن تحالف أوكوس، ولا تلك الصفقات المتتالية في بلدان الساحل الأفريقي، ولا وضع الأمن الغذائي والطاقي لأوروبا على المحك، واستثمار أمريكا في إطالة عمر الأزمة، لنجده يتوود لبایدن الذي حصلت في عهده أسوأ الأزمات الأوروبية، عسى أن يجنب نفسه وبقيّة قادة أوروبا خوازيق السياسة الترامبية، ليصدق فيهم جميعاً قول المولى سبحانه: (بِأْسْهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ).

الاسامية وعلاقتها بقضية فلسطين (3)

-يوسف الساريسي (الأرض المباركة فلسطين)

قوانين مكافحة معاداة السامية

قبل الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك قوانين دولية لمكافحة معاداة اليهود والاسامية؛ ولكن بعد انتهاء الحرب والكشف عن لهولوكوست والإبادة الجماعية لليهود التي نفذها النازيون، بدأت الدول في اتخاذ تدابير لمكافحة معاداة السامية والتمييز الديني والعنصري، ولضمان عدم تكرارها في المستقبل.

وقد تم إنشاء المحكمة الدولية العسكرية في نورمبرغ بألمانيا بعد نهاية الحرب في العام 1945م؛ لمحاكمة المسؤولين النازيين عن الجرائم بما في ذلك الهولوكوست. كما وضعت أسساً قانونية للمحاكمات الجنائية الدولية، وساهمت في بلورة المفهوم القانوني لجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

في السنوات التالية، بدأت الدول في وضع تشريعات لمكافحة معاداة السامية، وعقوبات على تشجيع الكراهية الدينية أو العنصرية ولتعزيز الحماية من معاداة السامية. قد أسهمت الأمم المتحدة في التحذير من أخطار التمييز والكراهية، وضغطت لاتخاذ إجراءات فعّالة لمحاربة هذه الظاهرة، والعمل دولياً لمنع تكرار جرائم الهولوكوست والحفاظ على حقوق الإنسان.

فبعد الحرب العالمية الثانية، تم اتخاذ عدة قرارات دولية تتعلق بمعاداة السامية والحفاظ على حقوق الإنسان. مثل:

القرار 96 (1946): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى هذا القرار الذي أسس لجنة لدراسة وإعداد مشروع ميثاق لمحكمة جنائية دولية. على إثر جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها النازيون.

القرار 181 (1947): صدر عن الجمعية العامة ودعم تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، وذلك قبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. ومع أنه غير متعلق مباشرة بمعاداة السامية، إلا أن تأثيره كان هاماً في الاعتراف بوطن قومي لليهود في فلسطين.

قرار 260 (1948): أعلنت الجمعية العامة في هذا القرار تحديد «جريمة الإبادة الجماعية». وهذا يعتبر خطوة مهمة في توسيع تعريف الجرائم ضد الإنسانية.

قرار 60/7 (2005): صدر عن الجمعية العامة، وتم تعيين يوم 27/1 من كل عام لإحياء ذكرى الهولوكوست، والتأكيد على ضرورة مكافحة جميع أشكال العنصرية والكراهية والتمييز الديني والعنصري.

معاينة من ينكر محرقة الهولوكوست:

كان من ضمن ما نتج عن الهولوكوست من قوانين هو عدم حق أي شخص في إنكار المحرقة أو التشكيك فيها أو في أعداد المقتولين، واعتبرت العديد من الدول إنكار المحرقة النازية والهولوكوست جريمة يعاقب عليها؛ بدعوى حماية الحقائق التاريخية، ولكون هذه الأحداث هي جزء من تاريخ مأساوي حدث في القرن العشرين، ولمنع ترويح الكراهية العنصرية والتمييز تحت عباءة إنكار هذه الأحداث، وللحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار ضد من يثير النعرات الدينية والعرقية، وللحفاظ على الكرامة البشرية بالاعتراف لضحايا الهولوكوست وعائلاتهم.

وقامت العديد من الدول بتجريم إنكار المحرقة النازية والهولوكوست وأجرت محاكمات لمن ينكر هذه الأحداث التاريخية. وتتباين قوانين إنكار المحرقة من بلد إلى بلد، فبعض الدول -مثل كندا- تعتبر ذلك ترويحاً للتمييز والكراهية. فيما تعتبرها دول أخرى كألمانيا وفرنسا والنمسا وبولندا والنرويج جريمة جنائية. وقد تجاوزت قوانين مكافحة معاداة السامية

وإنكار المحرقة النازية أغراضها، وأصبحت تشكل العصى الغليظة التي تلوح بها دول أوروبا وأمريكا لكل من يحاول مجرد انتقاد اليهود أو التعرض لهم، وبعد قيام دولة الكيان أدخلت تحت هذه العبءة وأصبح انتقادها أيضاً عملاً لاسامياً وجريمة يعاقب عليها بالقانون، فحرق علم الكيان يعتبر في أمريكا جريمة في حين حرق العلم الأمريكي لا عقوبة عليه!!.

تأثير المحرقة النازية على قيام كيان يهود في فلسطين

كان للهولوكوست وقوانين مكافحة الاسامية أثر كبير على قيام دولة لليهود في فلسطين، فمن جهة شكلت محرقة الهولوكوست حافزاً قوياً لليهود والحركة الصهيونية لإقامة وطن آمن، ومن جهة أخرى زاد الدعم الدولي لفكرة إقامة دولة يهودية؛ حيث تأثر الرأي العام بشكل كبير وزاد الدعم لحق اليهود في الحصول على وطن قومي لليهود. وكانت واحدة من النتائج الهامة لذلك هي قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في عام 1947، الذي فتح الباب أمام إنشاء دولة يهود.

وقد قامت بريطانيا بعد احتلالها لفلسطين سنة 1917م بإصدار وعد بلفور وسمحت بهجرة اليهود إلى فلسطين، وكانت هناك هجرة غير شرعية لليهود تصل الساحل الفلسطيني بواسطة سفن مكتظة باللجئين؛ ولكن بعض العصابات اليهودية المسلحة مثل «هاغاناه» قامت بتنفيذ عمليات ضد القوات البريطانية في منتصف الثلاثينات بهدف إيجاد ممرات للهجرة اليهودية. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية هاجر عدد كبير من اليهود إلى فلسطين، بما في ذلك الناجين من المحرقة، وتساعدت الهجمات اليهودية ضد القوات البريطانية لزيادة الضغوط على بريطانيا لرفع القيود عن الهجرة وللحصول على استقلالهم. وقبل يوم واحد من إعلان بريطانيا إنهاء الانتداب في 15/5/1948م، أعلن دافيد بن غوريون إقامة دولة «إسرائيل».

وبهذا يمكن اعتبار أن قيام «إسرائيل» هو نتيجة لإرادة بريطانية وأمريكية ودولية في الدرجة الثانية ونتيجة لجهود الحركة الصهيونية وتأثير الاسامية والهولوكوست على الرأي العام الدولي لإقامة دولة يهودية.

إن الأعداء الحقيقيين للأمة الإسلامية وأهل فلسطين هم أوروبا وأمريكا، وما كيان يهود إلا أحد صنائع أوروبا، فهو مولودهم الذي أنشؤوه وحمّوه ودعموه في كل المراحل ولا زالوا، وهدفهم من إيجاد هذا الكيان أمران: أولهما الظاهر وهو التخلص من المشكلة اليهودية الموجودة في أوروبا منذ قرون، والهدف الثاني المخفي وهو زرع كيان غريب يقسم بلاد المسلمين ليشتغلوا به وبيقيهم متفرقين وبيدهم عن عدوهم الحقيقي بعدو آخر بحيث يؤدي ذلك إلى منع نهضتهم وتوحيدهم وبيقيهم ضعفاء؛ وبذلك يصرف ويعيق المسلمين عن العمل لإعادة الخلافة مرة أخرى.

التدريج بالاسامية ضد من يهاجم دولة اليهود

بعد قيام هذا الكيان بمعونة أوروبية وأمريكية واحتلاله ما يقارب 78% من أرض فلسطين سنة 1948م ثم احتلال الباقي سنة 1967م، فما زال الكيان يبرر وجوده الشرعي ويبرر أفعاله الإجرامية بالاستناد إلى الهولوكوست والاسامية والحق التاريخي والحق الديني، ويحاول اتهام من يعاديه أو ينتقده أو يتخذ مواقف متعاطفة مع أهل

فلسطين بأنه معاد للسامية.

وهذا الخلط بين معاداة السامية ومعاداة كيان يهود متعمد من طرفهم لتحسين أنفسهم ولمنع انتقاده أو اتخاذ أي موقف سلبي ضده. وإن عدم وجود حد فاصل بين مفهوم معاداة السامية ومعاداة سياسات وأفعال الكيان الإجرامية يخلق التباساً مقصوداً في الرأي العام الدولي، وهذا الالتباس يشبه ما ذكره القرآن عن اليهود في قوله تعالى: (وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ). ومن السخرية أن يقوم الكيان باتهام الصين بمعاداة السامية نتيجة موقفها من حرب غزة، في حين أن الصين هي أبعد ما يكون عن مسألة الاسامية؛ ولكن هذه الشماعة التي يعلقون عليها دائماً في الرد على من ينتقدهم.

من جانبهم عبّر كتاب يهود في المجلة الأدبية الإلكترونية (إن+1) عن رفضهم لـ «الخطاب السائد الذي يُعدّ أي انتقاد لإسرائيل معاداة للسامية» وأشاروا إلى أن مفهوم معاداة السامية استُخدم حتى الآن «لحماية إسرائيل من المساءلة، وإخفاء حقيقة الاحتلال، وإنكار السيادة الفلسطينية»، وأن المفهوم نفسه يستخدم اليوم «لتسويق قصف إسرائيل لغزة، وإسكات الانتقادات داخل المجتمع الدولي». المصدر: الجزيرة نت في 2023/12/7م.

ونرى هذا واضحاً أيضاً في تصرفات بعض الدول كأمریکا، فالمبعوثة الخاصة لرصد ومكافحة معاداة السامية ديورا ليبستادت ذكرت بأن أمريكا تشجب وتدين الصور والخطابات المعادية للسامية في أمريكا والصين وجميع أنحاء العالم. وحسب تعريف وزارة الخارجية الأمريكية فإن معاداة السامية تعني: إما رفض الاعتراف بشرعية «إسرائيل»، أو تحميلها مسؤولية التوترات الدينية والسياسية في المنطقة، أو أنكار حق اليهود في تقرير مصيرهم، أو التشكيك في الأرقام المنشورة عن الاعتداءات عليهم.

منطق أوروبا في التكفير عن الهولوكوست

إن حكام أوروبا وما يحملونه من أفكار رأسمالية ونظرتهم الداروينية للحياة تجعل العنصرية والتفوق العنصري والنازية تجري في عروقهم، فهم من أجرم في قتل اليهود في بلادهم لأسباب عنصرية، ثم قاموا بتعويض الضحايا من اليهود بارتكاب جريمة أكبر في حق المسلمين بالتضحية بفلسطين للضحايا اليهود.

وهذا يعبر عن القيم الزائفة والتعسف والظلم المستمر لهذه الحضارة الفاسدة، وهناك مقولة مشهورة إن من لا يملك أعطى فلسطين لمن لا يستحق، فبدل أن يعاقب المذنب الحقيقي المجرم ويعوض الضحية ويكفر عن خطيئته، يقوم الغرب بتسليم فلسطين التي لا يملكها ليُضحى بها تعويضاً عن جرائمه؛ وبذلك تكون جريمته مركبة ومزدوجة. وهذا ليس مستغرباً من أصحاب هذه الحضارة الزائفة، فالغرب الذي يحمل معيار البراغماتية لا يهمه الحق ولا قيمة عنده للعدل، وما يهمه هو المنفعة والمصلحة، فلا اعتبار عنده لحق أهل فلسطين في أرضهم وبلادهم، فما دام تقديم فلسطين ثمناً لليهود لا يضر بهم، فلم لا؟!.

دراسات تحت المجهر

احتياطي الذهب في تونس... ضعيف ولا يفي بالحاجة الجزء 2

ذلك من السلع الأخرى، مثل النفط على سبيل المثال، الذي يُمكن بيعه واشترائه ذهب وفضة بإيراداته.

هل يمكن استعمال مصادر أخرى مثل النفط والغاز واليورانيوم بجانب الذهب؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فلماذا إذن الإصرار على قاعدة الذهب؟ وإذا كان الجواب بالنفي فكيف تقنع العالم بقاعدة الذهب بينما النفط والغاز مثلاً أكثر نفعاً للبشر؟

صحيح أن النفط والغاز والمعادن الأخرى والأحجار الكريمة يُمكن أن يمتلكها الجمهور (لا أن يمتلك مناجمها) إلا أنه لا يتوفر في أغلبها خاصة استعمالها كوسيلة عملية للتبادل. كما أنه للذهب والفضة قيمة حقيقية لدى كل الشعوب على مدار التاريخ المعروف، كذلك فإن الشرع يلزم الدولة بتدبير وتنظيم أمر المال فيها، والأدلة من القرآن والسنة تشترط أن يكون المال في الدولة الإسلامية من الذهب والفضة أو مغطىً بالكامل بواحد منهما أو كليهما. فعلى سبيل المثال قوله صلى الله عليه وسلم «الوزن (أي وزن الذهب والفضة) وزن أهل مكة».

لذلك ففي الوقت الذي يستطيع الناس أن يمتلكوا ويتاجروا بمصادر الثروة إلا أن مال الدولة الرسمي ذهب وفضة. وبما أن للذهب والفضة قيمة ذاتية في جميع الأوقات لذا يمكن أن يستعملوا لشراء الأصول النافعة الأخرى مثل النفط والغاز والطعام والملابس... إلخ. ورغم فائدة النفط والغاز واليورانيوم في الصناعة إلا أنها لا تصلح مطلقاً أن تكون مالاً (نقداً) لأنها غير قابلة للتجزئة والتبادل بسهولة. أما الذهب والفضة فهما قابلان للاستبدال، وأهم من ذلك أن الشرع اشترط استعمالهما. وربما

يكون إقناع العالم بقاعدة الذهب أسهل من إقناعه بأي قاعدة أخرى. لذلك لم يكن غريباً أنها كانت الأكثر استعمالاً والأكثر نجاحاً عبر التاريخ. وعدم قابليتنا حالياً لتصور بديل هو أصلاً بسبب الأوهام الإيجابية عن قاعدة الورق الإلزامي...» (انتهى)

ضرورة تغيير النظام النقدي

الدولار الأمريكي هو قوة مهيمنة حالياً في العالم، إلا أنه يسود الاعتقاد بأن النظام النقدي الذي أنشأته أمريكا لن يستمر لفترة أطول في عالم يهيمن عليه الاقتصاد الافتراضي. فوفقاً للخبراء في هذا الموضوع، لا يمكن الحفاظ على هذا النظام لفترة أطول؛ لذلك يتم حالياً البحث عن عملة بديلة للدولار، مثل البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة التي تلبى جشع الرأسماليين ومواصلتهم خلق اقتصاد افتراضي يجعل ثروة العالم تصب في حناجر عدد قليل من الأغنياء، ويقف عائقاً أمام ارتفاع أصوات قوية من أجل إعادة معيار الذهب من جديد باعتباره أفضل وسيلة دفع دولية تحقق الاستقرار بين هذه الحلول البديلة.

إن تغيير النظام النقدي يتطلب أمرين أساسيين هما القدرة والإرادة وهذان العاملان لا يملكهما حقيقة إلا المسلمون، فالبلاد الإسلامية لديها من الثروات ما يمكنها في سنوات قليلة من تغيير العالم نحو نظام نقدي عادل ومستقر وكذلك لديها إرادة المتمثلة في أحكام شرعية تحرم الربا وتفرض الزكاة وتنظم البيوع اعتماداً على النقد الذهبي والفضي، كل هذا طبعاً لا بد له من دولة تحمل مبدأ الإسلام وتقيمه كاملاً غير مجزأ فيظهر أثره في المجتمع ويعطي ثمره للناس أمناً ورخاء واستقراراً.



التحويلات الإلكترونية وحتى المال الإلكتروني أمر ممكن ربطه بقاعدة الذهب والفضة، بما في ذلك كل الصفقات التي تتعامل بالمال الحقيقي. فكل ما يطلب هو أن تكون قاعدة الذهب هي القاعدة الأساسية للنقد. فالودائع والتسديد الدوري للمشتريات المؤجلة، وكل التقنيات الأخرى لتطوير التجارة والحركة ممكنة بقاعدة الذهب، كما كان التعامل بها هو واقع الحال لمئات السنين وحتى وقت قريب.

كيف يستطيع العالم الإسلامي تطبيق قاعدة الذهب بينما بقية العالم يتعامل حسب قاعدة النقد الورقي الإلزامي؟

يمكن تفعيل قاعدة الذهب والفضة من خلال آليات مختلفة معتمداً على ظروف الدولة التي تتبنى هذا النموذج. ولكن الخط العريض هو أنه يمكن تقويم النقد الموجود حالياً

بالذهب، وتستمر الصفقات بالنقد الحالي حتى يتم سك نقود تكفي لطرح النقد الجديد على النحو المطلوب، في حين يتم استبدال النقود المكفولة من قبل الدولة بما تحدده هي من قيمة حقيقية له من الذهب والفضة. الأمر المهم هو أن يكون النقد المتداول مدعوماً بالذهب والفضة.

سؤال : هل يوجد في العالم ذهب كافٍ لتغطية كل التجارة والخدمات الجارية؟

يجب التنبيه ابتداءً بأنه لم يجر التخلي عن قاعدة الذهب والفضة بسبب نقصهما، بل بسبب الانضباط الذي تفرضه قاعدة الذهب والفضة. وقد كان الذهب في كل العهود السابقة، حتى نهاية القرن التاسع عشر، كافياً لكل النشاطات التجارية، وكان يغطي كل الحاجات الاقتصادية العالمية في كافة العصور دون حصول مشاكل اقتصادية أو مالية.

سؤال : إذا لم يكن لدى الدولة الإسلامية ذهب يكفي لتغطية تجارتها فكيف ستتعامل مع هذه القضية؟

الذهب والفضة سلعتان بالإضافة إلى كونهما نقداً، ولذلك سيكون لهما سعر يومي، ويُمكن شراؤهما وبيعهما في مختلف الأسواق يومياً. وسيعتمد واقع هذا الأمر على المنطقة التي ستقوم فيها الدولة الإسلامية أولاً في العالم الإسلامي، ولكن شراء احتياطات إضافية سيكون مبنياً على الاحتياطات الموجودة أصلاً، وهو أمر متوفر، فلدى العالم الإسلامي ثروة كبيرة بعضها حالياً ذهب وفضة وأكثر من

كنا تناولنا في العدد السابق تقرير مجلس الذهب العالمي ديسمبر 2023، حيث تجاوز سعر المعدن الأصفر في السوق الفورية مستوى 2150 دولاراً للأونصة، وذلك بعد أن كان قد سجل مستوى الذروة في أغسطس 2020 مستوى 2075 دولاراً. وسط توقعات أن يظهر القطاع الرسمي زيادة كبيرة أخرى في المشتريات.

كما تطرقنا إلى ترتيب أكبر الدول بما فيها العربية باحتياطات المعدن النفيس، بناءً على آخر تقرير للعام 2023 لمجلس الذهب العالمي:

حيث تصدرت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بـ 8133.5 طن، ثم ألمانيا - 3352.6 طن، ثم إيطاليا - 2451.8 طن، الرابعة فرنسا - 2436.8 طن والخامسة روسيا - 2332.7 طن. عربياً الأولى في احتياطي الذهب السعودية - 323.1 طن، ثم لبنان - 286.8 طن، ثم الجزائر - 173.6 طن، الرابعة العراق - 132.7 طن والخامسة مصر - 126 طن

ما يكشفه هذا التقرير أن تونس تمتلك مخزوناً هزيباً لا يتجاوز 6,84 طن من الذهب كاحتياطي، ويشكل 4.95٪ من إجمالي الاحتياطات حيث أكد في هذا السياق رئيس الغرفة الوطنية لتجار المصوغ السيد حاتم بن يوسف، في تصريح للإذاعة الوطنية يوم 3 جوان 2024 أن المزود الرسمي والقانوني للذهب في تونس هو البنك المركزي، مشيراً إلى أن الرصيد الموجود لدى البنك من هذا المعدن النفيس لا يفي بالحاجة وغير كافي... إن البنك المركزي التونسي غير قادر على توفير وتغطية حاجيات الحرفيين وخاصة أصحاب المعامل من الذهب، داعياً إلى البحث عن حلول جذرية.

بيننا في هذا الصدد أن السبيل الأوضح للخروج من نفق المديونية والخضوع لابتزاز المنظمات المالية الرأسمالية لا يكون إلا باعتماد أحكام التشريع الإسلامي في جميع نواحي الحياة باعتباره فرض يعاقب الله تاركه أشد العقاب، وكذلك لأن النظام الاقتصادي في الإسلام يعتمد على الذهب والفضة كقاعدة للنقد وسبيلاً للسيادة، توجد توازن واستقرار اقتصادي، ناهيك عن أحكام الزكاة التي تستند إلى الذهب والفضة كمقياس، فنصاب الذهب هو 85 جراماً والفضة 595 جراماً. كما يمنع هذا النظام النقدي استغلال التغيرات في قيمة النقود للوقوع في جريمة الربا....

قاعدة الذهب كبديل لاستقرار النقد في العالم

هذه بعض من النقاط لمقترح طرحه حزب التحرير في المملكة المتحدة (بريطانيا) بعنوان: «قاعدة الذهب: مستقبل نقد عالمي مستقر». وقد طرحت المجلة عدداً من الأسئلة على رئيس تحرير هذا التقرير أ. جمال هاروود، وهو متخصص في المجال الاقتصادي، ليوضح ماهية هذه الوثيقة وأهميتها وأبرز النقاط التي تتعرض لها، يقول :

«قد يتساءل البعض هل قاعدة الذهب عملية حقاً في العصر الحالي مع هذه التحويلات النقدية الإلكترونية الفورية والأعداد الضخمة من الصفقات المالية في مختلف نواحي الاقتصاد المعقد الحديث؟

حزب التحرير / ماليزيا

